الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال – SPLM-N

البرنامج السياسي

سبتمبر 2019

الجزء الأول

البرنـامج الإستراتيجي لبنـاء السودان الجديد

هذا البرنامج هو ترجمة لرؤية السودان الجديد في شكل برامج تطبيقية متوسطة المدى وأخرى طويلة المدى. هذا على أن تُعقد ورش عمل أو مؤتمرات مُتخصِّصة تُحدِّد التفاصيل لكل مجال من المجالات.

الفصل الأول
تعريفات

1- مشروع السودان الجديد :
هو مشروع فكري سياسي، يقوم على مبادئ الحرية والعدالة والمُساواة ويهدف إلى تحقيق الوحدة الطوعية وبناء الدولة العلمانية الديمقراطية وإنهاء التَّهميش بالإنتقال من مجتمع الفقر والتَّهميش إلى مجتمع الكفاية، ومن ثم الإنتقال من مجتمع الكفاية إلى مجتمع الرفاه، وذلك عبر برنامج للتنمية الشاملة التي يكون هدفها الأول هو الإنسان.

2- الدولة العلمانية الديمقراطية :
هي الدولة التي تكون مرجعية الحقوق فيها هي الإنسانية والمواطنة وليس علاقات القبيلة، أو الدين، أو الجهة، أو النوع. وهي في نفس الوقت دولة تقوم على مشروعية العقد الإجتماعي ويكون أساس الحكم فيها إرادة الشعب وحدها.

3- الوحدة الطوعية والوحدة في التنوع :
لقد ورثنا، في السودان، دولة وضع حدودها الإستعمار قائمة على الوحدة القسرية. وظلَّت هذه الدولة تحكمها جماعات صاحبة إمتيازات إقتصادية/طبقية وإثنية/ثقافية ودينية وجهوية ورثتها من الإستعمار. وظلَّت هذه الجماعات تُصادر الحريات وتُمارس التمييز على أُسس جهوية وثقافية/إثنية ودينية وطبقية، وحاولت وما زالت تُحاول فرض الوحدة القسرية، على أساس الهوية الأحادية الإقصائية، من خلال ممارسة القهر وإستغلال الدين ووضعها الطبقي مما قاد إلى الحروب الأهلية، وإلى تهديد وحدة البلاد. إن الوحدة التي يطرحها مشروع السودان الجديد هي وحدة قائمة على أسس جديدة : فهي **(طوعية إختيارية)**، وتقوم على مبادئ المُساواة والعدالة وحرية الإختيار، والشراكة في الوطن وتنبني على التنوُّع بشقيه التاريخي و المعاصر.

4. التَّهميش:
إن التهميش هو إستبعاد الأفراد والجماعات من حيازة السلطة والثروة بخلق الإمتيازات للفئات الإجتماعية المُهيمِنة وبحيث تُشكِّل هذه الإمتيازات الموانع الهيكلية التي تضيّق سُبل حيازة السلطة والثروة على الآخرين، المُهيمَن عليهم. وهذه الإمتيازات/الموانع عديدة ومتنوّعة. فمنها ما هو إقتصادي/طبقي ، يختص بالملكية وتقسيم العمل، ومنها ما هو إثني ثقافي، ومنها ما هو ديني، ومنها ما هو جهوي ومنها ما هو نوعي. ولذلك لا يجوز التعامُل مع التَّهميش وكأنَّه درجة واحدة. فهناك التَّهميش البسيط والتَّهميش المُركَّب الذي يتفرَّع إلى عِدَّة درجات في خارطة التَّهميش.

5.خارطة التَّهميش :
1- التَّهميش البسيط:
وهو التَّهميش الإقتصادي. وهو الذي ينقسم فيه الناس إلى من يملكون ومن لا يملكون؛ من يجدون سهولة في سُبل كسب العيش ومن تضيق عليهم سُبل كسب العيش. ويشمل كل الفقراء، ولكن هؤلاء الفقراء لا يتساوون في إمتيازات الإثنية أو الثقافة أو الدين أو الجهة أو النوع. وعندما يُقال إن الناس مُهمَّشين في كل جهات السودان، وهذا صحيح، غير أنه يحصر التَّهميش في بُعد واحد فقط من أبعاده، إلا وهو البعد الإقتصادي ويتجاهل أشكال أخرى للتَّهميش أكثر عمقاً وأكبر أثراً.

2- التَّهميش المُركَّب:
ينقسم التَّهميش المُركَّب إلى عِدَّة درجات، وهي:

أ/ **التَّهميش ثنائي التركيب**:
وهو الذي يتداخل فيه العامل الإقتصادي بالعامل الإثني الثقافي : ويشمل غالبية المُنتمين للكيانات الثقافية الإثنية غير العربية، فهؤلاء، بالإضافة لكونهم فقراء، فهم مهمَّشون ثقافياً وعرقياً ويُنظر إلى ثقافاتهم وأعراقهم على أنها دونية مما يعرّضهم للتمييز السالب وبحيث يصبح عامل العرق والثقافة مانع أمام حيازة السلطة والثروة، وهنا يظهر الفرق بينهم وبين الفقراء المُنتمين للإثنية والثقافة السائدة التي هي مصدر إمتياز لهم. ومثال لذلك المُنبتِّين قبلياً، وهم أحفاد العبيد المُحرَّرين، والنوبيين والبجا والنوبة والفور والزغاوة والهوسا.

ب/ **التَّهميش ثلاثي التركيب** :
وهو درجة من التَّهميش تتداخل فيه العوامل الإقتصادية والعوامل الإثنية الثقافية، بالعوامل الدينية. وهذا النوع من التَّهميش أكثر عُمقاً، فبالإضافة للموانع الإقتصادية والإثنية الثقافية فهناك عامل الدين. ومثال على ذلك غير المُسلمين المُنتمين لإثنيات جبال النوبة والفونج.

ج/ **التَّهميش رباعي التركيب** :
وهذا النوع من التَّهميش يدخل فيه عامل الجهة/المنطقة بالإضافة للعوامل الإقتصادية والإثنية الثقافية والدينية. ومثال على ذلك غير المُسلمين القاطنين بالمناطق المُهمَّشة عموماً.

د/ **التَّهميش خُماسي التركيب** :
وفي هذا النمط من التَّهميش يُضاف عامل النوع/الجندر إلى العوامل الإقتصادية الإثنية الثقافية الدينية الجهوية. ويُجسِّده مثال المرأة الفقيرة، غير العربية، غير المُسلمة التي تقطن المناطق المُهمَّشة.
إن الحركة الشعبية عندما تتحدَّث عن التَّهميش فهي تعني هذه الخارطة، وتعمل من خلال برنامجها لمعالجة كافة أشكال التَّهميش.

6. مجتمع الفقر :
هو المجتمع الذي يكون غالب أفراده يقعون تحت خط الفقر حسب المعايير الدولية. والمجتمع السوداني اليوم يقع ضمن المجتمعات الأكثر فقراً حسب الإحصاءات الدولية الموثوقة.

7. مجتمع الكفاية :
هو المجتمع الذي يوفِّر لجميع أفراده حاجاتهم الضرورية مثل المأكل والمشرب والملبس والمسكن والرعاية الصِّحية والتعليم الأساسي وهو المجتمع الذي يقوم بإنتاج ما يوفي حاجاته ويكفل ضعفائه عبر برامج الرعاية الإجتماعية التي تقوم بها الدولة.

8. مجتمع الرفاه :
هو المجتمع الذي يستطيع أن يوفِّر لغالبية أفراده أكثر مما يحتاجونه لسد الحاجات الأساسية.

9. التنمية :

إن التنمية الحقيقية هي التنمية الشاملة التي تجمع بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية. وهي منظور للتنمية يتجاوز مسألة إستخراج بترول أو بناء كبري أو إرتفاع أو انخفاض الدخل القومي الإجمالي؛ إنها عملية تهيئة بيئة تُمكِّن الناس من تطوير قدراتهم الكامنة في حياة مُنتجة وخلَّاقة وفقاً لإحتياجاتهم ومصالحهم. الناس هم الثروة الحقيقية للأمم.

إذن، الغرض الأساسي للتنمية هو توسيع خيارات الناس. من حيث المبدأ، هذه الخيارات يُمكن أن تكون بلا حدود، ويمكن أن تتغيَّر بمرور الوقت. الناس في كثير من الأحيان يعطون قيمة للإنجازات التي لا تظهر على الإطلاق في الدخل أو أرقام النمو : وهذه تتمثَّل في زيادة فرص الحصول على المعرفة، وتحسين التغذية والخدمات الصحية، تأمين كسب العيش، والأمن ضد الجريمة والعنف الجسدي، تلبية الحاجة للإستمتاع بساعات الفراغ، والحُرِّيات السياسية والثقافية، والإحساس بالمشاركة في الأنشطة المجتمعية. إن الهدف من التنمية هو، بإختصار، تهيئة بيئة تُمكِّن الناس من التمتُّع بحياة طويلة مُعافاة وخلَّاقة.

والتنمية، بهذا المعنى، ليست فعل هذا الشيء أو ذاك، وإنما هي عملية مُستمرة تختص بتحسين حياة الناس. وهي عملية إجتماعية تؤثِّر في وتتأثَّر بتفاعلات العلاقات الإجتماعية السائدة. كما أنها بصفتها الإجتماعية هذه هي جهد واعٍ يستهدف غايات مُحدَّدة. وهي بهذه الصفة لا يمكن فهمها إلا بالنظر إلى حياة الناس الواقعية، وليس التقارير أو الشعارات أو المباني أو الطرق أو المنشآت فحسب. وهذا هو المفهوم الذي يسعَى لتحقيقه برنامج السودان الجديد.

10. التقدُّم :

التقدُّم، عموماً، هو التغيُّر أو التحوُّل نحو الأفضل. والتقدُّم الإجتماعي هو تغيير المجتمع نحو تصوُّر مثالي. التقدُّم يتحقَّق بما نصنعه أو نخترعه نحن لا بما نرثه من أسلافنا؛ فهو يأتي من الإيمان بمثال يكمُن في الغد/ المستقبل لا من الإيمان بمثال يكمُن في الأمس. التقدُّم يصنعه العلم والمعرفة الصحيحة.

إن الإنتقال من مجتمع الفقر إلى مجتمع الكفاية، ومن ثم الإنتقال إلى مجتمع الرفاه هو مثال من أمثلة التقدُّم. والإنتقال من عصر النهضة في أروبا إلى الثورة الصناعية، والإنتقال من الثورة الصناعية إلى ثورة التكنولوجيا ثم الإنتقال إلى مرحلة ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم مثال آخر للتقدُّم.

غير أن جوهر فكرة التقدُّم هو الحصول على المزيد من الحرية؛ تحرُّر الإنسان من أعباء الطبيعية بإكتشاف وسائل تُسهِّل سبل كسب العيش، ومن القيود الإجتماعية بالديمقراطية وترسيخ قيم الحياة المدنية، وفي جملة : الإنتقال من التقليد إلى الحداثة.

الفصل الثاني
المبادئ

الحرية Freedom - والديمقراطية Democracy :
الحُرية هي الحالة التي يكون فيها الإنسان، فرداً كان أو جماعة، قادراً على التصرُّف بناءاً على إرادته. ولكن التصرُّف وفق الإرادة مرهون بالضرورات. وهذه الضرورات قد تكون إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية أو مجتمعة. فالإنسان الذي لا يملك قوته لا يستطيع أن يكون حراً. والإنسان الذي يعيش في مجتمع مُتخلِّف لا يستطيع أن يحصل على حاجاته بمعزل عن الجماعة، وهو بالتالي يخضع لقوانينها. والحرية في حقل السياسة يقصد بها : حرية الإعتقاد، وحرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية تقلُّد المناصب العامة أو تفويضها. وهذا هو المعنى الحقيقي لـ**لديمقراطية**.

المُساواة - Equality :
في منظور السودان الجديد، يجب أن يكون الناس متساوين في الحقوق والواجبات على أساس الإنسانية والمواطنة. ولا يجوز أن يتم التمييز بينهم على أساس الدين أو العرق أو الجهة أو النوع. كما يجب أن تتساوَى الجماعات سواء كانت ثقافية أو إثنية أو دينية في الحقوق والواجبات كشخصيات إعتبارية لأن الأفراد لا يمكن أن يكونوا متساويين أمام الدولة إلا إذا كانت هذه المُساواة تشمل الجماعات التي ينتمون إليها.

العدالة - Justice:
العدالة تُمثِّل أداة مُهمَّة لتحقيق المُساواة – ولها معاني شتَّى، ولكن المعنى المقصود هنا هو تنظيم المجتمع المُعيَّن بطرائق تضمن **تكافؤ الفرص** لأفراد ذلك المجتمع وجماعاته. ففي أي مجتمع قائم هناك تفاوتات هيكلية موروثة مثل التفاوتات القائمة على أساس النوع، بين الرجال والنساء، أو على أساس الثروة، بين الفقراء والأغنياء، أو على أساس الأعراق، بين عرق سائد وآخر مسود، أو على أساس الأقاليم، إقليم نال حظاً من التنمية أكثر من الآخر، إلخ. وهنا أيضاً التفاوتات القائمة بسبب الفروقات الفردية سواء كانت فروقات فيزيائية مثل الحجم أو الطول، أو اللون، .. إلخ، أو فروقات ذهنية مثل أختلاف درجات الذكاء والميول أو الأخرى النفسية مثل الجرأة، الجُبن، الإنفتاح أو الإنغلاق على الآخرين، إلخ. إذن فإن الإقرار بالمُساواة وحده لا يكفي وإنما لابد من العدالة، وذلك بتوفير الفرص ومُراعاة تكافؤ توزيع هذه الفرص بين الأفراد من جهة وبين الجماعات من جهة أخرى، وبين الأقاليم من جهة ثالثة وجبر الضرر الناتج عن الممارسات التاريخية: العبودية، الإستعمار، والهيمنة الثقافية وما نتج عنها من إبادة ثقافية، والعنصرية.

التعايُش السِّلمي :
لكي يعيش الناس في سلام، فلابد من فهم خصوصية الآخرين والقبول بهم على إختلافاتهم وإدراك ضرورة الإحترام المُتبادل ومن ثم المشاركة والتفاعُل وخلق الإنتماء، وتنمية القُدرة على الإيثار ونُكران الذات.

ومن أجل التعايش السِّلمي، لابد من تغيير الواقع المؤسَّس على الظلم وتكريس الهيمنة والقهر العرقي والثقافي، الذي أفضَى إلى تكريس الفوارق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من خلال ميكانيزمات التمركُز والتَّهميش التاريخية، وإستبدال هذا الواقع بواقع آخر يتأسَّس على منظومات تُكرِّس للحرية والعدل والمُساواة والتنمية المتوازنة، وذلك من خلال منهج الديمقراطية التعدُّدية في الحكم. حيث أن الوضع الصحيح الذي يضمن هذا التعايُش السِّلمي المُستدام، ويدفع حركة المجتمع نحو التطوُّر الإيجابي الشامل يقوم على الحقائق التالية :

أ/ إعادة التوطين الثقافي : وتوفير تكافؤ الفرص على المستوى الثقافي من خلال تعدُّد القوميات وقبول أو تحمُّل الآخر وإختياراته على مستوى الفكر والممارسة طول ما كانت هذه الإختيارات ليس مقصوداً فرضها على الآخرين.

ب/ على المستوى الإقتصادي : لابد من توفير الحد الأدنى من تكافؤ الفُرص يكون معياره الأساسي قدرة الإنسان على العمل وموهبته وخبرته، وليس على أساس الإنتماء الثقافي أو السياسي أو الديني أو العرقي أو الجهوي أو النوع كما هو سائد في السودان حتى الآن.

ج/ على المستوى الإجتماعي : لابد من مُحاربة الوقائع والنظرات التي تؤدِّي إلى تصنيف الناس إلى فوقية إجتماعية ودونية إجتماعية، وذلك بمعالجة الأوضاع التي تُكرِّسها، سواء كان ذلك على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الوضع الإجتماعي. مثل وضعيات خدم المنازل، وإنحياز مؤسَّسات التعليم لثقافات وأديان وأعراق مُعيَّنة. بالإضافة لذلك، الإبتعاد عن إضفاء الألقاب على الأشياء التي لا تستوفي شروط العام على مستوى اللغة والآداب والفنون والزي، .. إلخ. أي أن يكون العام مستوفياً لشروط العمومية، لا أن ينبني على رؤية أُحادية لدين ما أو ثقافة ما أو جنس ما أو إقليم ما.

الفصل الثالث
المجال السياسي

1- تعزيز السلام :

تعمل الحركة الشعبية لتحقيق الإنتقال من مرحلة الحروب الأهلية إلى مرحلة السلام، وذلك بـ :

- النضال من أجل الوصول إلى إتفاقيات للسلام الشامل وتنفيذها، و
- منع أسباب قيام الحروب الأهلية بإنهاء التَّهميش والقهر والعنف، و
- معالجة قضايا الأرض (ملكية الأرض وإستخداماتها)، وتعزيز برامج العودة الطوعية وإعادة التعمير الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، و
- ترسيخ العلمانية والديمقراطية وترسيخ قيم الحياة المدنية ونشر ثقافة السلام.

2- تعزيز الحرية:

ومن أجل تعزيز الحرية تعمل الحركة الشعبية على :

- تصفية كافة أشكال الشمولية وبناء النظام العلماني الديمقراطي.

- تكريس العمل من أجل إحترام حقوق الإنسان، وذلك بوضعها ضمن المناهج المدرسية وإعطائها الأولوية في أجهزة الإعلام والأوعية الإجتماعية الأخرى.

ـ القضاء على كافة ما تبقَّى من الأوضاع الإجتماعية الناتجة عن علاقات الرِق والقِنانة وما يشبههما. إن هناك مُمارسات من مُخلَّفات الماضي مازالت أشكال منها قائمة في مجتمعنا، مثل علاقات الرِق والقنانة ـ على الدولة عمل دراسات شاملة يتم فيها التفحُّص الدقيق (screening) لمثل هذه الممارسات والقضاء عليها على الفور.

ـ تكريس مبدأ الوحدة الطوعية لكافة الشعوب السودانية بالإقرار بمبدأ تقرير المصير كحق أصيل للشعوب، والحق في مُمارسته في أي وقت متى كان ذلك ضرورياً.

ـ ترسيخ معايير الدولة العلمانية الديمقراطية.

3ـ إعادة هيكلة الدولة السودانية:

إن تحقيق السودان الجديد يتطلَّب إعادة هيكلة الدولة السودانية. وهذا يعني مُعالجة المشاكل **الموروثة** التي تتلخَّص في المركزية والشمولية ومشروعية العنف، والمشاكل **المُستحدثة** التي يمكن إجمالها في **حزبنة** الدولة **وتضخُّم** الأجهزة الحكومية **وترسيخ** الوعي الأسطوري **وشرعنة** الإمتيازات التاريخية والفساد بكافة أنواعه. ومعالجة هذه المشاكل، تتطلَّب:

ـ إقامة جمهورية رئاسية يتم فيها فصل السلطات؛
ـ تأكيد إستقلالية القضاء.
ـ تأكيد حكم القانون.
ـ تأكيد مهنية الخدمة المدنية.
ـ تأكيد مهنية القوات النظامية.
ـ ترسيخ معايير الحياة المدنية.
ـ تطبيق اللامركزية الحقيقية (لامركزية المركز).

إن الهياكل الدستورية القائمة اليوم هي هياكل مُبتدعة بواسطة الإستعمار ومُشوَّهة بواسطة الأنظمة الشمولية وهي بطبيعتها هذه قد صُمِّمت لتخدم المركزية والشمولية؛ والتقسيمات الإدارية الكثيرة القائمة اليوم هي مُجرَّد ترهُّل في جسد الدولة لخدمة أصحاب الإمتيازات التاريخية والمحاسيب أو ترضية الجماعات القبلية.
برنامج السودان الجديد يُدرك أن تصغير الوحدات الإدارية في الدولة ضار في شيئين:

أ/ زيادة الصرف الحكومي على حساب التنمية.
ب/ وتعبيد الطريق لسيطرة القبائل والجهويات.

ولكي يتم تقليل الصرف الحكومي وتحجيم القبلية وسيطرة القبائل، فذلك يتطلب إعادة تقسيم البلاد إلى هياكل فيدرالية أو كونفيدرالية جديدة، بأحجام تقلِّل من الصرف الحكومي وتغلق الطريق أمام إي إمكانية لسيطرة القبيلة على أن يراعى في ذلك الواقع التاريخي ومُتطلبات الحاضر. والتصوُّر الأفضل لهذه الهيكلة هو: إعادة تقسيم البلاد إلى عدة أقاليم، على سبيل المثال:

1ـ الإقليم الشمالي؛
2ـ الإقليم الشرقي؛

3- إقليم الخرطوم؛
4- الإقليم الأوسط؛
5- إقليم دارفور؛
6- إقليم شمال كردفان؛
6- إقليم جنوب كردفان/ جبال النوبة؛
7- إقليم الفونج/النيل الأزرق.

هذا على أن تتحوَّل الولايات الحالية إلى محافظات، والمحافظات إلى وحدات إدارية ويتم إلغاء ما دون ذلك في حال وجود تقسيمات كهذه داخل الأقليم الواحد.
إن هذا التقسيم ليس تقسيماً إعتباطياً وإنما لأن هناك (1) وشائج تاريخية (2) وهناك مشاكل مُشتركة (3) ومطالب مُتشابهة:

من إيجابيات هذا التقسيم:
1- تقليص الصرف الحكومي.
2- الحد من سيطرة القبائل والقبلية.
3- وضع المشاكل المُتشابهة ضمن كتلة إدارية واحدة لها تاريخ مُشترك مما يسهل التعامل معها.
4- تسهيل عملية تقسيم السلطة والثروة وإقامة التنمية المتوازنة على أرضية واضحة.
5- تسهيل ممارسة حق تقرير المصير إذا ما اقتضت الضرورة.

ومن سلبيات هذا التقسيم:
1- يجد تطبيقه صعوبات بسبب مقاومة أصحاب الإمتيازات التاريخية والمُستفيدين من الأوضاع القائمة، ومقاومة القبائل بسبب المفهوم الخاطي لتقسيم السلطة والثروة الذي تم ترسيخه من قبل أنظمة الخرطوم.

2- كما يحتاج تطبيقه إلى إرادة سياسية قوية غير مهادنة.

3- ويتطلب تطبيقه أغلبيات على مستوى المجالس التشريعية.

فدرلة المؤسَّسات الإتحادية :

- وبالإضافة للهيكلة، فإن تطبيق مفهوم لامركزية المركز يتطلَّب فدرلة المؤسَّسات الإتحادية، حصن المركزية الحصين، وذلك بتوزيع رئاسات مؤسَّسات الدولة الإتحادية إلى الأقاليم بما يراعي التوازن: فإذا نُقلت رئاسة الجمارك إلى بورتسودان في الإقليم الشرقي، تُنقل رئاسة الضرائب إلى الفاشر أو الأبيض في الإقليم الغربي، .. وهكذا.

4- بناء الدولة العلمانية الديمقراطية:
بناء الدولة العلمانية الديمقراطية يتطلَّب الآتي:

وضع الدستور الدائم:
أول المهام هي وضع الدستور الدائم، والذي يجب أن يعالج المشاكل التالية بوضوح:

أ ـ حل مشكلة المواطنة: في أي مكان في الدنيا، المواطنة سابقة على الدولة، ولذلك تستمد الدولة مشروعيتها من مواطنة المواطنين وليس العكس، إنما السودان يكاد يكون الدولة الوحيدة التي تعتبر نفسها سابقة على مواطنة المواطنين لذلك تقوم بإستخراج الجنسيات للمواطنين في أكبر إمتهان لكرامة الإنسان السوداني. ففي أي مكان آخر، تُستخرج الجنسيات للمهاجرين والوافدين وليس للمواطنين. ومن جهة أخرى، فمن أكبر المشاكل الموجودة في السودان أن هناك مواطنين لا تعترف الدولة بمواطنتهم أو تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية. فإنه لكي ما تستقيم الأمور ورد الكرامة للمواطنين، فلابد من إلغاء قانون الجنسية القائم اليوم واستبداله بآخر يلزم الدولة فقط بالبحث عن المهاجرين والوافدين لتستخرج لهم الجنسيات.

ب ـ حل مشكلة مصدر الحقوق والواجبات : وذلك بأن ينص الدستور على مبدأ المواطنة كأساس للحقوق والواجبات. ويستمد تشريعاته من هذا المبدأ ويستقي تفصيلاته من المبادئ والحقائق المذكورة أعلاه، خاصة حقائق التعدُّدية الثقافية والقومية في السودان.

ج ـ مشكلة التلاعُب بالحقوق عبر الديمقراطية الشكلية : يجب أن ينص الدستور على حماية المبادئ ونظام الحكم في الدولة. فهناك الكثير من الأحزاب والجماعات تسعَى لأن تحرز أغلبية لتغيير نظام الحكم وإقامة دولة دينية شمولية.

د ـ مشكلة الأحادية الثقافية والدينية : لابد أن يُراعي الدستور الدائم حقيقة التعدُّد والإختلاف بالسماح بقيام قوانين خاصة بالكيانات ذات الخصوصيات تُطبَّق إقتصاراً على هذه الجماعات. وقيام قوانين عامة مثل قوانين الزواج المدني للأفراد والجماعات الذين لا يتبنون الأنماط الدينية أو التقليدية في الزواج. كما يجب أن يسمح الدستور بقيام مؤسَّسات تعليمية خاصة بالجماعات التي تريد لأبنائها تربية خاصة كالمدارس الدينية أو مدارس الجماعات الثقافية .. إلخ.

هـ ـ أن ينص الدستور على سيادة الدولة العلمانية الديمقراطية على الأرض والموارد الطبيعية الأخرى. وأن تكون الملكية ـ فردية كانت أم جماعية ـ ملكية منفعة على أساس الحقوق المتساوية والتوزيع العادل لمصادر الثروة بين المواطنين. مع إعطاء الأولوية للمنفعة المباشرة، التي تقوم على علاقة الإنتاج المُباشرة بين المورد والمُنتفع مع النص على منع الحيازات الإحتكارية بأي شكل من الأشكال ومنع المتاجرة في الأرض.

ـ لبناء الدولة العلمانية الديمقراطية تعمل الحركة الشعبية على ترسيخ قيم الحياة المدنية والديمقراطية والتأكيد على إرادة الشعب كمصدر وحيد لحيازة السلطة.

ـ و تعمل لترسيخ حقوق الإنسان.

ـ كما تعمل لترسيخ معايير الكفاءة والمهنية والمنافسة الشريفة في الحصول على الوظائف في كافة مناحي الحياة بعد توفير تكافؤ الفرص وردم الفجوات الناتجة عن التفاوتات الهيكلية بالإنحياز الإيجابي للمُستبعدين.

الفصل الرابع
المجال الإقتصادي
برنامج التنمية والنهضة والتقدُّم

بالسلام والحرية يكون للسودان الفرصة لتحرير طاقات الإنسان السوداني المقموعة أو المُبدَّدة في الحروبات وإستغلالها لخلق الثروات وتطوير الثروة المادية وتحقيق التنمية الإجتماعية. وذلك بـ:
1ـ محاربة الإقتصاد الطفيلي أو إقتصاد الريع العشائري؛

2ـ بناء إقتصاد السوق الإجتماعي، الذي هو إقتصاد إنتاجي حر حديث يمزج بين حرية الأسواق وتدخُّل الدولة لحماية المُنتجين والضُعفاء.
وهذا يتطلَّب الآتي:

أـ توسيع قواعد الإنتاج وتحديث وسائله : وذلك بـ:

1ـ تطوير البنيات التحتية:
ـ النقل والمواصلات : الطُرق، السكك الحديد، المطارات، النقل النهري، النقل البحري.
ـ توسيع شبكة الإتصالات وتطويرها.
ـ توسيع شبكات الكهرباء وتطويرها.
ـ توسيع قنوات الري وتطويرها.
ـ بناء المُدن والقُرى العمالية في مناطق إنتاج المواد الخام.

2ـ زيادة إنتاج البترول والمعادن الأخرى : وذلك بـ:
ـ تحسين العلاقات الخارجية مع الدول المُتقدِّمة وفتح باب الإستثمار مع إعطاء الأولوية للدول التي تتوفَّر فيها الشفافية والمُحاسبة ويسود فيها حكم القانون.
ـ توجيه عائدات البترول نحو التنمية والقطاعات المُنتجة.
.ضرورة التوظيف الأمثل للبترول والمعادن الأخرى وفقاً للإجراءات التالية :
(أ)- توظيف العمالة في مناشط إنتاج البترول والمعادن الأخرى من السكان المحليين.
(ب)- إنشاء مفوضية لتوزيع الموارد،
(ج)- إنتهاج سياسة تُحافظ على سلامة البيئة، والتنوُّع الحيوي، والثقافي والتاريخي،
(د)- تخصيص نسب من العائدات للمجتمعات في مناطق الإنتاج، وتقديم الخدمات.
(هـ)- إشراك المجتمعات المحلية في مفاوضات التعاقُد علي إستغلال الموارد الطبعية،
(و)- عدم إستخدام المواد المُضرَّة بالبيئة فى عمليات التعدين،
(ز)- مراجعة قوانين التعدين، ومراجعة جميع عقودات البترول والمعادن الأخرى.

3ـ تطوير الزراعة:
ـ توظيف عائَدات البترول لتطوير الزراعة كما وكيفاً.
ـ تشجيع الإستثمار في الزراعة.
وذلك وفق المراحل التالية:

(أ)- مرحلة الإكتفاء الذاتي بزيادة الإنتاج والإنتاجية:

- الإتجاه نحو نمط الزراعة المُختلطة Ranch system.
- التوسُّع الرأسي للحفاظ على البيئة.
- تحديث وسائل الإنتاج الزراعي -
. تطوير البحوث الزراعية وإدخال التكنولوجيا.

(ب)- مرحلة التصدير:

- زيادة الإنتاج بما يفوق الكفاية للتصدير.
- إنشاء الصناعات التحويلية التي تساعد في التصدير، والإستفادة من ميزة تصدير المواد المُصنَّعة بدلاً من تصدير المواد الخام.
- المُساهمة في حل المشكلات الإقليمية مثل نقص الغذاء في الداخل وعند الجيران بسبب الجفاف والتصحُّر.

تطوير الإنتاج الحيواني:

1/ القطاع التقليدي أو الرعي المتنقل:

- إغناء المراعي بتشتيت البذور.
- توسيع المراعي أو على الأقل الحفاظ عليها بالحد من الزراعة المُتنقلة.
- محاربة الأعشاب والأشجار الضارة التي تقلِّص من حجم المراعي وغناها.
- توفير المياه في مناطق الرعي ببرنامج حصاد المياه من خلال نحت البحيرات.
- إنشاء مصانع للأعلاف لتقليص الحوجة المُميتة للمراعي ولضمان جودة غذاء الحيوان.
- إقامة المراكز البيطرية الثابتة والمُتنقلة.

2/ القطاع الحديث:

الإتجاه نحو الإنتاج الحيواني الحديث ليكون البديل المستقبلي للقطاع المُتنقِّل، وذلك بـ:

- توظيف عائدات البترول لتطوير الإنتاج الحيواني.
- تشجيع الإستثمار في هذا القطاع.
- ربط الإنتاج الحيواني بالزراعة (الزراعة المُختلطة) والصناعات التحويلية.
- ربطه بالتنمية الإجتماعية وتوظيف الخبرات وتوظيف الشباب.
- توزيع المزارع بما يخدم التنمية المتوازنة.
- زيادة إنتاج الأعلاف.
- توفير المياه ببرامج حصاد المياه واسعة النطاق، نحت البحيرات وإقامة السدود الكبيرة والاستفادة القصوى من حصة البلاد من مياه الأنهار.

الصناعة :

الهدف الإستراتيجي هو تحويل السودان إلى دولة صناعية في مرحلة الإنتقال من دولة الفقر إلى دولة الكفاية. وهذا يتطلب :

- زيادة إنتاج المواد الخام.
- إقامة المدن الصناعية في مناطق إنتاج المواد الخام.
- تشجيع الإستثمار في الصناعة.

ـ الإهتمام بالتعليم الفني وبناء القدرات.

الصناعات الخفيفة :
ـ دعم الصناعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها.
ـ إنشاء الصناعات التحويلية.

الصناعات الثقيلة:
إنشاء وتطوير صناعات البترول، والتعدين، النسيج، الحديد والصلب، السيارات، إلخ.

قطاع التجارة والمال والإستثمار:
ـ إنشاء مصارف ومؤسَّسات مالية حديثة وإنهاء إحتكار المؤسَّسات الإسلامية لقطاع المصارف والمال.
ـ تطوير الأسواق بإتِّباع الطرق الحديثة في الإنتاج والعرض والتسويق.
ـ تشجيع الإستثمار في القطاعات المُنتجة لسد حاجة الأسواق من المُنتجات المحلية.
ـ تصميم أنظمة الضرائب لتصب في خدمة الإنتاج والوفرة.

الفصل الخامس
الخدمات والتنمية البشرية

التعليم :
التعليم ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، الإقتصادية والبشرية.
مواصفات تعليم السودان الجديد وفلسفته:

1ـ علمي **Scientific :** أي أنه يلتزم بالمعايير العلمية ويتوخَّى تقديم المعلومات الصحيحة.
2ـ مساواتي **Egalitarian :** أي أنه مُتاح لكل أفراد المجتمع كسبيل للترقِّي الإجتماعي.
3ـ معيار للفرز **Differential :** أي أنه يشكل معياراً موضوعياً للتمييز الموجب، ويتيح الفرصة للمُتميِّزين من أصحاب المواهب والمُتفوِّقين للترقِّي وحيازة المواقع.
4ـ تمديني **Civilizing :** أي أنه يعمل لنقل المجتمع من مرحلة التحيُّزات القبلية والعصبية الدينية أو الجهوية إلى مرحلة إحترام الإختلاف والنزاهة العامة، وترسيخ مبدأ الكفاءة والمهنية لحيازة المراتب.
5ـ تقدُّمي **Progressive :** أي أنه يسعى لنقل المجتمع من مرحلة التخلُّف إلى مراحل أفضل من الكفاية والرفاهية وذلك عبر العمل والإبداع وإستشراف المستقبل لا الركون إلى مُخلَّفات الأسلاف.
6ـ تعدُّدي **Multi-lateral :** أي أنه يعطي الفرصة للجماعات الثقافية المُتعدِّدة بإتخاذ ثقافاتها مادة للمناهج التعليمية، ولغاتها كأدوات للتدريس.
7ـ وطني **Nationalistic :** أي يُكرِّس لإنتماء الفرد والجماعة للوطن الكبير ومجموعاته الأخرى بالأصالة.

الموجِّهات العامة لتعليم السودان الجديد:
ـ إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.

ـ مجانية التعليم الثانوي.
ـ تعليم عالي مدعوم. وذلك بتطبيق نظام التسليف الفردي **student loan** آجل الدفع.
ـ توسيع قاعدة التعليم المهني.
ـ ردم الفجوات الجندرية كمياً ونوعياً.

البرنامج :
التعليم العام:
ـ تعمير وتطوير البنيات التحتية للتعليم.
ـ تحسين وتوحيد البيئات المدرسية.
ـ تنمية القدرات البشرية بتطوير معاهد التربية وكُلياتها.
ـ تطوير القدرات الإدارية والعودة إلى نظام التنقُّل الدوري **Rotation**.
ـ حصر التعليم الخاص في الضروري فحسب.

التعليم العالي:
ـ ترسيخ مهنية وإستقلالية الجامعات.
ـ دعم مؤسَّسات التعليم العالي لتقوم بمهامها في إنتاج المعرفة والإبداع.
ـ رفع كفاءَة التعليم العالي.

مراكز البحث العلمي:
ـ إنشاء وتطوير مراكز البحث العلمي في كافة المجالات ودعمها.

الخدمة المدنية :
إصلاح الخدمة المدنية وإعادة هيكلتها بسن قوانين ترتكز على معايير الكفاءة وتكافوء الفرص في التوظيف، مع التمييز الإيجابي للمناطق المُهمَّشة.

الصَّحة :
إنطلاقاً من أن الغالبية العُظمى من أبناء السودان هم المنتجون الأساسيون للثروة في البلاد، في الوقت الذي تستأثر فيه النُخبة بالخيرات، وتمنع إكتمال دورة الإقتصاد، حيث تذهب ثمار جهد الأغلبية المُنتجة في شكل فوارق أسعار وضرائب لمصلحة هذه النُخبة ولا تعود بأي شكل من الأشكال إلى الغالبية العظمى من أبناء الشعب، فإن على الدولة أن ترد الدين التاريخي إلى أهله.

وحتَّى يتم الإنتقال من مجتمع الفقر إلى مجتمع الكفاية، فإن على الدولة توفير العلاج المجاني ولكافة المواطنين (ولنا تجربة في ذلك) وتكون بذلك قد أكملت دورة الإقتصاد، وحرَّرت الإنسان من بعض شروط الحاجات القاسية ووفَّرت الوقت للعمل المُنتج، على أن تدفع النُخب المُستأثِرة بطريقة غير مُباشرة من خلال تصعيد الضرائب على الكماليات والمؤسَّسات الخاصة لمصلحة الأساسيات والضروريات والمؤسَّسات العامة. وأن توفر المؤسَّسات الصِّحية العامة شروط الخدمة المُجزية للعاملين وبيئة العمل الصالحة. كما يجب تطبيق نظام التنقُّل الدوري في الخدمة العامة في المجال الصِّحي حتى لا تتمركز الخدمات ويتمركز مستواها الأفضل في مناطق دون أخرى. وبعد ذلك لابد من :

ـ توفير العدد الكافي من المؤسَّسات العلاجية.

ـ تحسين البيئة الصحية بمد هذه المؤسَّسات بالمُعدَّات اللازمة للعمل.
ـ توفير الكادر البشري المؤهَّل.
ـ توسيع برامج الوقاية من كافة الأمراض.
ـ توفير شروط الخدمة المُجزية للعاملين.
ـ التوزيع العادل للكادر على أقاليم البلاد وأريافها.

الإسكان:

ظل الإسكان وعمليات توزيع الأراضي السكنية موضعاً للتلاعُب والمُتاجرة السياسية في كل العهود، وظل أحد مُدخلات الفساد وذلك لغياب الرؤية والتخطيط الشامل، والإنحيازات والمحسوبيات التي تتم في القنوات الرسمية النابعة من توجهات الدولة، ونتاج ذلك ظهور المُتاجرة في الأراضي وتزييف الأوراق الرسمية. إن الحل الجذري، وإستهداءاً بتجارب الدول المُتقدِّمة، يكون في سيادة الدولة الجديدة على كل الأراضي وإعتبار الملكية ملكية منفعة، ومنع الإحتكار والمُتاجرة في الأراضي، وفرض الضرائب المُتصاعِدة على العقارات غير المسكونة بالحد الأدنى المطلوب من الناس، وقبل ذلك سن قوانين واضحة تثبت حق كل من له أهلية في ملكية قطعة أرض، فأرض السودان واسعة، ولا بد من فرض العقوبات الصارمة على المتلاعبين في هذا الشأن. من ناحية أخرى يجب أن تقوم الدولة بتخطيط الإسكان الذي يراعي الصَّحة العامة ويحفظ كرامة الإنسان، والمراقبة المُستمرة للأوضاع السكنية ومساعدة المواطنين في تشييد المنازل. وفي طريق الإنتقال إلى مجتمع الكفاية تقوم الدولة بتحويل كل الكنابي ومعسكرات العُمَّال التي يسكنها صُنَّاع الثروة الموجودة في مناطق الإنتاج إلى قرى عُمالية مبنية بمواصفات حديثة ومزوَّدَة بكافة الخدمات، وإنتهاج التوسُّع الرأسي للمساكن في المدن.

الأمن وسيادة القانون:

يقصد بالأمن هنا، كل ما من شأنه أن يحفظ الحياة السليمة، ويشمل الأمن الغذائي والسكني ومنع التعدِّيات على نفس والمال والفكر والتعبير والثقافة ووسائل الكسب المشروعة. ولابد من حراسة الحقوق بسيادة القانون العادل والإجراءات السليمة غير المنحازة، والقضاء المُستقل الذي يحفظ مبادئ الدستور العادل، ومنع تدخُّل الحياة العسكرية في الحياة المدنية بالشكل الحاصل في السودان.

الفصل السادس
قضايا الثقافة والهوية

إن دولة السودان الجديد هي دولة علمانية ديمقراطية، هويتها جامعة تقوم على أساس الوحدة في التنوُّع ـ بشقيه التاريخي والمعاصر، وتؤمن بالتعدُّدية ومشروعية الإختلاف، ولا تسمح لجماعة أن تفرض هويتها على الجماعات الأخرى في الدولة.

الحلول لمشاكل السودان القديم :
ـ إلغاء برامج الأُحادية الثقافية والإقصاء من كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية.

ـ إعادة التوطين الثقافي لجميع الثقافات السودانية التي تعرَّضت للإستبعاد والإبادة الثقافية.
ـ التأكيد على تكافؤ الفرص بين الأفراد وبين الجماعات.
ـ تصميم وتطبيق برنامج إستراتيجي للإحياء الثقافي الشامل.
ـ تطوير الثقافات واللغات وربطها بالمناهج التعليمية والإعلامية والفنية.
ـ قومية أجهزة الإعلام التابعة للدولة والتوزيع المتكافئ للفرص فيها.
ـ التمييز الإيجابي للمجموعات المُهمَّشة وإنشاء أجهزة إعلام خاصة لدعم التعبير الثقافي.

الفصل السابع
الآداب والفنون

الآداب :
ـ إنشاء دور النشر وتشجيع الإستثمار في هذا المجال.
ـ رعاية المُبدعين ودعم إنتاجهم بالتفريغ المؤسَّسي وعبر نظم الضمان الإجتماعي.
ـ تأسيس نظام لمسابقات التفوُّق والجوائز التشجيعية.

الفنون المسموعة والمرئية :
ـ إنشاء أكاديمية السودان للموسيقى وفروعها في كل الأقاليم.
ـ إنشاء أكاديمية السودان للسينما وفروعها في كل الأقاليم.
ـ إنشاء أكاديمية السودان للمسرح والدراما وفروعها في كل الأقاليم
ـ إنشاء أكاديمية السودان للفنون التشكلية وفروعها في كل الأقاليم.
ـ تمويل البعثات العلمية للإستفادة من الخبرات العالمية.
ـ تطوير صناعات الآداب والفنون والإبداع وتشجيع الإستثمار في هذا المجال.
ـ توجيه الإعلام لترقية الذوق المجتمعي.

الفصل الثامن
قضايا الدين والدولة

الدولة الحديثة بطبيعتها علمانية ولا يمكن أن تقوم وتستمر على أساس الدين. وأهم ما في الدولة العلمانية الديمقراطية هو تحديد المجالات : وأهم ما في ذلك هو تحديد المجال الخاص والمجال العام حتى لا تختلط الأمور. في المجتمع الحديث، العام هو ما يتساوى فيه الجميع وهو مصدر الحقوق والواجبات داخل الدولة: الإنسانية (ومنها تصدر حقوق الإنسان) والمواطنة (ومنها تصدر المبادئ الدستورية). أما الخاص، فهو ما لا يستوفي شروط العمومية وينحصر في جماعة دون الأخرى وهذا ما يفرض مبدأ أن ما يصدر منه يقتصر على هذه الجماعة ولا يتعداها إلى الجماعات الأخرى ـ وهذا لا يخضع للأغلبيات والأقليات ويظل مُقيداً بالعام. ولذلك تكفل الدولة العلمانية الديمقراطية، دولة السودان الجديد :

ـ حرية الإعتقاد.

- حرية العبادة.
- حرية نشر التعاليم الدينية بالطرق السلمية.
- وضع الدين في مكانه الصحيح بالنسبة للدولة. ووضعه الصحيح هو أنه مجال خاص لذلك لا يجوز تعميمه. "فلكل دينه والوطن للجميع."
- منع فرض أي توجُّهات دينية على المواطنين من خلال الدولة لأن الدين جوهره النوايا والإيمان.

الفصل التاسع
قضايا النوع الإجتماعي

الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ نشأتها أولت إهتماماً كبيراً بقضية المرأة وحقوقها، حيث شجَّعت المرأة على أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التحرير الشاملة، وإعترفت بدورها في الحركة الوطنية، وقد هيأت لها المناخ المُلائِم للتغلُّب على القيود الإجتماعية والمفاهيم والعادات والتقاليد التي تقف حجر عثرة أمام تطوُّرها.

ومن ناحية أخرى نصَّت مواثيق الحركة الشعبية (المنفستو، الدستور، والقوانين) على حقوق المرأة بشكل حاسم. فقد ورد في الباب الثامن – المادة الثالثة من المنفستو ما يلي : (**الحركة ستعمل على بناء قدرات المرأة وإشراكها في مواقع ومؤسَّسات إتخاذ القرار**). وشرعت الحركة بالفعل في تحويل تلك الفقرة إلى حقيقة ماثلة حيث إحتلَّت المرأة موقعها في مختلف الأجهزة بما في ذلك الجيش الشعبي والشرطة، كما حثَّت الحركة الشعبية المرأة على التعليم لنيل المزيد من الحقوق ولعب دور ريادي في قيادة المجتمع بعد أن عانت من القهر والتَّهميش والظلم وغيرها من أشكال التمييز القائم على أساس النوع، وقد آن الآوان للتخلُّص من المعتقدات والأفكار والمفاهيم الإجتماعية التي تُميِّز المرأة وتحرمها من فرص التعليم والتوظيف والسفر وتولِّي الوظائف العامة. ومن أجل تحرير المرأة إعتمدت الحركة الشعبية على جميع الحقوق الواردة في المواثيق الإقليمية والدولية، ومنها على سبيل المثال :

1- الكرامة الإنسانية؛
2- المُساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛
3- الأجر المتساوي للعمل المتساوي؛
4- المساواة أمام القانون؛
5- التمييز الإيجابي في التعليم والصحة؛
6- حق الملكية؛
7- تمكين المرأة إقتصادياً، إجتماعياً، سياسياً، ثقافياً؛
8- حقوق الأمومة والطفولة وفق القانون؛
9- إنشاء مؤسَّسات للحماية والإشراف على تنفيذ حقوق المرأة.

كما أقرَّت الحركة الشعبية الحقوق التالية في مواثيقها :

1- في المادة (98) من دستورها – أقرَّت تمثيل المرأة بنسبة (30 %) في الأجهزة والمؤسَّسات العامة مع الإحتفاظ بالحق في التنافس على نسبة الـ(70 %) من الفرص المُتبقية؛
2- مُحاربة العادات المُقيِّدة للمرأة بالتربية والقانون؛
3- وضع حد لإستخدام إختلاف النوع في تبرير تحديد أدوار النساء والرجال، وفي بعض الأحيان الدعاوي بوجود أدوار رئيسية وأخرى ثانوية.

الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال ترى إن الحركة الشعبية تساوي (50 %) من المجتمع، وإن مُناداة الحركة الشعبية بالعلمانية تأتي في إتساق مع جهودها لمُحاربة القوانين التي ترتكز على المرجعية الدينية مثل: (الأحوال الشخصية، وقانون النظام العام) التي تُحِط من قدر المرأة وإنسانيتها. وتسعَى الحركة الشعبية في نفس الوقت إلى توعية الرجال بضرورة إحترام مبدأ المُساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات لأهمية ذلك في عملية إستقرار الأسرة والمجتمع وتربية النشء على أسُس سليمة.

نضال المرأة لنيل حقوقها معركة مُستمرة والطريق أمامها لا زال طويلاً، ولقد تطوَّرت أدوات المرأة وأسلحتها كثيراً عن طريق التعليم والوعي وإنحسار سطوة التقاليد وتفعيل القوانين الداعية للتحرير والمُساواة التَّامة مع الرجل.

حقائق الواقع :
- النساء تعرَّضن للتَّهميش النوعي عبر التاريخ.
- هناك الكثير من العادات والتقاليد تُكرِّس لدونية المرأة.
- مشروع السودان الجديد هو مشروع لإزالة كافة أشكال التَّهميش وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة.

برنامج الحلول :
- التصدِّي للعقبات التي تُحِد من حرية المرأة.
- منع التحيُّزات الجندرية السالبة في كافة أجهزة الدولة والحياة العامة.
- تمكين النساء عبر التعليم والإنحياز الإيجابي.
- التأكيد على تكافؤ الفرص في تنمية القدرات وحيازة الوظائف والمناصب.
- تعزيز مواعين الحياة العصرية وترسيخ المعايير المدنية الديمقراطية.

الفصل العاشر
قضايا الشباب

الشباب هم الفئة الأكثر ديناميكية وطاقة لإحداث التغيير ورسم ملامح وآفاق المستقبل، وهم من يمتلكون القُدرة على بناء الدولة القوية المُستقرة، وتحقيق التنمية والرفاه. وهذا يتطلَّب من الشباب إحداث قطيعة تاريخية كاملة مع الرؤى والتوجُّهات المُشوَّهة الموروثة من النُخب السودانية.

يوجد حالياً حوالي (1.8) مليار شاب في العالم، وهذا أكبر عدد من الشباب على الإطلاق في تاريخ البشرية – (24) مليون منهم لا يجدون فرصاً للتعليم. وحسب الأمم المتحدة – فقد أدَّى غياب الإستقرار السياسي

وتحدِّيات سوق العمل والفضاءات المحدودة للمشاركة السياسية والمدنية إلى زيادة عُزلة الشباب في المجتمعات. ويُشكِّل الشباب في السودان أكثر من (65 %) من جملة السكان، و (67 %) منهم لا يجدون فرص العمل.

لقد أدَّت مُمارسات النظام القمعية وسياساته الإقتصادية القائمة على مبدأ تمكين منسوبيه، إلى تضييق فرص العمل وتهجير الشباب وهروبهم من البلاد، وصار بعضهم ضحايا لعصابات الإتجار بالبشر وشبكات المنظمات الإرهابية وتجار المُخدِّرات، كما مات بعضهم غرقاً في قاع البحار والمحيطات. أما من لم يتمكَّنوا من الهروب، فقد صاروا ضحايا للمُخدِّرات واليأس والخمول.

ومن جانب آخر فقد إستهدفت أجندة الإسلام السياسي ومشروع الإنقاذ الظلامي بآيديولوجيته الأصولية شريحة الشباب وسعت إلى إعادة صياغة عقولهم وتوجُّهاتهم وفق تطلُّعات الإسلاميين، وذلك من خلال آليات الإستلاب الفكري والثقافي عبر مناهج التعليم والخطاب الرسمي المؤدّلج لأجهزة ووسائل الإعلام. وقد ساهم ذلك في تفريخ مجموعات شبابية مُشوَّهة ومُغتربة عن الواقع، مُشبَّعة بالهوس الديني والإرهاب.

تنظر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال إلى الشباب بإعتبارهم فئة مُهمَّشة في المجتمع عانت من كافة أشكال القهر والإضطهاد والإستهداف من قبل النظام الحاكم لقتل روح الثورة والنضال وصرفهم عن قضايا المجتمع وحصر همومهم في قضايا المعاش.

تقف الحركة الشعبية مع تطلُّعات الشباب المشروعة في حياة حافلة بإهتمام ورعاية الدولة، في مجتمع يحترمه ويشعره بقيمته ويكفل له فرص التعليم والتدريب والتأهيل، وتُمكِّنه من المُشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية مع التمثيل اللائق في مواقع صنع القرار.

تسعَى الحركة الشعبية عبر مشروع السودان الجديد لإحداث نقلة نوعية تتمثَّل في الإهتمام بالشباب وبقضاياهم والإنتقال بهم من أفكار وسياسات السودان القديم التي كبلت طاقاتهم وأقعدتهم من المواكبة والنهوض والتطوُّر والإرتقاء إلى مصاف نظرائهم الشباب في المجتمعات والدول المُتقدِّمة.

برنامج الحركة الشعبية للشباب :

تسعى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لإنجاز البرامج التالية لمعالجة قضايا الشباب :

1/ التعليم الجيِّد والتَّدريب والتأهيل، وبناء القُدرات وذلك بإنشاء مراكز للبحوث العلمية المُتخصِّصة في مجال التدريب المهني والأكاديمي والتقني، والسعي لتحقيق مجانية التعليم للشباب.

2/ زيادة الإنتاج وتوفير مصادر الدخل لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الإحتياجات الأساسية وإزالة كافة الفوارق الإقتصادية والإجتماعية وسط الشباب.

3/ الحماية من كافة أشكال التمييز السلبي والإستغلال والتمتُّع بالخدمات الإجتماعية والثقافية.

4/ كفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم.

5/ ضمان تمثيل الشباب في مؤسسات ومواقع صنع القرار في المجتمع والدولة.

6/ الإهتمام بالشباب في مناطق الحروب وإعادة تأهيلهم وتدريبهم وتمكينهم من اللِّحاق بالآخرين من خلال تصميم برامج خاصة تُخاطب قضاياهم، وتطوّر قُدراتهم.

7/ إتاحة الفرص للشباب في الأجهزة والهيئات الإعلامية لعكس تطلُّعاتهم وأفكارهم في المجالات المُختلفة (الرياضية، الثقافية، الإبداع الفني والأدبي، بالإضافة إلى مجال البحوث والتميُّز الأكاديمي).

8/ تأهيل الشباب والطلاب ضمن مُنظمات المجتمع المدني المُختلفة (داخليا - وخارجياً) بإتِّباع نهج التنافس الشفَّاف والمساواة في الفرص والتدريب والمنح الدراسية.

9/ إزالة الحواجز والقيود على تنظيمات المجتمع المدني المعنية بالشباب وإلغاء كافة القوانين التي تُعيق إنشائها وتنظيمها.

10/ إستعادة كافة المنابر الشبابية والطلابية التي تم إختطافها بواسطة النظام البائد أو إلغائها، وضمان تنظيمها بالقانون، والمُشاركة فيها بصورة ديمقراطية.

الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كقوة فاعلة، تؤكد إلتزامها التام بتحقيق تطلُّعات الشباب والإهتمام بهم، وتسعى لإجتثاث العوامل التي أقصتهم من المجتمع وهمَّشت دورهم من جذورها، وتمكين الشباب من الحصول على كافة الحقوق (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية، ... ألخ) كجزء من مطلوبات التحوُّل الديمقراطي، وإعادة هيكلة الدولة السودانية على أسُس جديدة.

الشباب والرياضة :

إن الرياضة هي جزء أساسي من أشكال تطوير قُدرات الإنسان البدنية والنفسية. وبالمفهوم الشامل للرياضة فإنه في السودان الجديد يجب إن يجد كافة الناس الفرصة للمشاركة في مختلف المناشط وأن يجدوا الفرصة لتطوير قدراتهم والمُنافسة في كافة المجالات. ويقترح البرنامج قيام أولمبياد السودان الذي يضم كافة المناشط والرياضات العالمية والمحلية، وتقوم المنافسة فيه بين أقاليم السودان المُختلفة، وأن توفِّر الدولة المناخ السليم والأدوات اللازمة، على أن تتنافس مدن السودان في إستضافة الدورات الأولمبية السودانية ويكون ذلك بمثابة إعداد للمواهب السودانية المُتفوّقة في المناشط المختلفة لتمثيل السودان في المحافل الدولية، مع التأكيد على مشاركة المرأة في كافة المناشط وبالطريقة التي تُمارس بها في أي مكان في العالم.

- العمل على إكتشاف المواهب في وقت باكر من خلال توفير البيئات المدرسية المُكتملة.
- توفير القوى البشرية المؤهَّلة من تدريب وإدارة.
- تطوير البنيات التحتية للرياضة.
- تطوير الصناعات الرياضية.
- تحفيز الشباب لممارسة الرياضة وتحقيق الإنجازات.
- الإهتمام بالمُتقاعدين من خلال تطوير نظام الضمان الإجتماعي.
- الإهتمام ببناء قدرات الشباب في كافة المجالات العلمية والإبداعية وإعدادهم للمنافسة في العالم الحديث.
- إنشاء وتطوير وتأهيل الأندية الرياضية.

الفصل الحادي عشر

السياسة الخارجية

لقد ظلَّ واقع السياسة الخارجية للسودان منذ الاستقلال يُكرّس لتتبيع السودان للدول الناطقة بالعربية -**Arab phone countries** وذلك سعيا وراء هوية عربية للسودان بالإندفاع نحو العروبة دونما تبصُّر أو مُراعاة لمصالح السودان الأمر الذي أضر كثيراً بالسودان.

إن التوجُّهات الصحيحة في السياسة الخارجية تنبع من التوجُّهات الصحيحة في السياسة الداخلية، التي يجب أن تراعي التعدُّدية الثقافية والتنوُّع التاريخي والتنوُّع المعاصر. إن علاقات سودان المستقبل، السودان الجديد، يجب أن تقوم على مبدأ الإستقلال والتعاون بين الشعوب كافة في إطار التعايُش السلمي والمصالح المُشتركة.

ـ بعد تعمير العلاقات وتأكيد حسن الجوار، يسعى السودان لتطوير علاقاته مع جيرانه بما يدعم الإستقرار في المنطقة، والتعاون لمحاربة الفقر والجوع للوصول إلى مجتمعات الكفاية بفتح الأسواق المُشتركة والإستفادة من الميزات النسبية لأي دولة.

ـ إعادة السودان لوضعه الطبيعي وإنتمائه الأفريقي كرائد حضاري.

ـ تطوير علاقات السودان مع الدول المُتقدمة للإستفادة من إمكاناتها العلمية والإستفادة من مقدار الشفافية الموجود فيها لحماية مصالح السودان وفتح فرص الإستثمار أمام شركاتها بما يخدم المصالح المشتركة.

ـ الإبتعاد عن التحالفات الضارة وسياسات المحاور التي توقع البلاد في عداوات لا داعي لها.

- إنشاء منبر خاص بحركة عموم أفريقيا – **Pan-Africanism.**

الجزء الثاني

البرنامج المرحلي

(أ)- المشكلة الرئيسية في السودان : السودان القديم :
إن المشكلة الرئيسية في السودان هي أن الدولة، ومنذ تأسيسها ظلت تتبع سياسات تتناقض مع حقائق الواقع ومع مصالح الشعب؛ وذلك بتركيز السلطة والثروة في أيادي جماعات وفئات عرقية جهوية تعتبر إمتدادا للإستعمار، وتهميش الآخرين. وقد قامت هذه الجماعات وما زالت تقوم بفرض مشروع الهوية الأحادية والأحادية الثقافية والإقصاء والإستعلاء وممارسة التمييز الديني والعرقي والنوعي والجهوي من خلال أجهزة الدولة، والعمل على فرض كل ذلك بالقوة عبر أجهزة العنف النظامية على غالبية أبناء شعبنا، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين الدينية والعنصرية.

(ب)- حل المشكلة - أو البديل : السودان الجديد :
إن البديل للسودان القديم هو السودان الجديد. لقد تبنَّت الحركة الشعبية رؤية السودان الجديد القائمة على العدالة والمساواة والحرية والوحدة الطوعية على أساس التنوُّع المعاصر والتنوُّع التاريخي. ولما كانت الدولة السودانية طوال تاريخها تقوم على مشروعية العنف، ولما كانت وظلَّت الجماعات المُهيمنة على الدولة السودانية، التي تُشكِّل المركز، لا تؤمن إلا بالعنف، فقد أضطرت الحركة الشعبية لخوض أطول حرب تحرير في أفريقيا، وذلك لإجبار الجماعات المُهيمنة على الدولة (المركز) على إعادة النظر في سياساتها. وعبر وسائل النضال المُختلفة إستطاعت الحركة الشعبية أن تجبر الحكومات المتتالية في الخرطوم على التفاوض حول القضايا التي تخُص مصالح غالبية الشعب السوداني عامة، ومصالح المُهمَّشين خاصة التي يطرحها مشروع السودان الجديد.

ومن خلال التفاوض ومواصلة النضال ستضطر حكومات الخرطوم للإعتراف بالقضايا التي يطرحها مشروع السودان الجديد. ومن أهم هذه القضايا أن تقوم الدولة والحكم على مشروعية إرادة الشعب والعقد الإجتماعي عبر الدستور، وعلى أن يتم ذلك عبر الإنتخابات الحرة الديمقراطية المُراقبة دولياً.

(ج)- وقد كان وما يزال الثمن غالياً :
إن الحركة الشعبية إذ تُقدِّم برنامجها هذا، فلابد لها أن تُذكِّر بأن الثمن كان غالياً؛ ففي مسيرة النضال من أجل السودان الجديد، سقط ملايين الضحايا، وإضطرَّ ملايين من أبناء شعبنا للنزوح واللجوء، وخلفت الحرب ملايين الآرامل والأيتام. ومع النزوح واللجوء والهجرات فقدت بلادنا العديد من أصحاب المواهب والعقول، كما تعرَّضت الكثير من عادات وتقاليد النازحين واللاجئين للتشوُّه، كما تعرضوا هم أنفسهم إلى الكثير من المهانات.

(د)- والآن جاء الوقت لإعادة الحقوق إلى أهلها :
ورد الكرامة إلى الشعب عبر إتفاق سلام شامل يُحقِّق المطالب الواضحة لبناء السودان الجديد. ومن أهم المكاسب المطلوب تحقيقها وتعتبرها الحركة الشعبية اللبنة الأولى لبناء السودان الجديد هي : إتخاذ إرادة الشعب كمصدر وحيد للسلطة والحكم وعبر الإنتخابات الحرة الديمقراطية، وإغلاق الباب إلى غير ما رجعة أمام مشروعية العنف والهيمنة والقهر وتجاهل مصالح الشعب.

(هـ)- والحركة الشعبية إذ تتقدَّم ببرنامجها هذا، فهي تعي تماماً :
أن الإنتخابات القادمة ستكون الأهم في تاريخ السودان، وذلك للأسباب الآتية:

1ـ لن تكون هذه الإنتخابات كالإنتخابات السابقة لأن المنافسة دخلها عنصر جديد قادر على المنافسة وببرنامج تغيير جذري مُنحاز للمُهمَّشين، وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

2ـ كل القراءات تقول أن فوز الحركة الشعبية هو أكبر المؤشِّرات نحو وحدة السودان وإستقراره في المستقبل.

وبناءاً على كل ذلك، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي واعية بمسئوليتها التاريخية، تتقدَّم إلى الشعب السوداني ببرنامجها الذي لا تشُك في أنه سيجد القبول من غالبية أبناء شعبنا، ويلبِّي طموحات المُهمَّشين.

ويتكوَّن هذا البرنامج من جزئين مُتكاملين :

1ـ **البرنامج المرحلي** : وهو برنامج يُقدِّم خططا للتعامل مع قضايا آنية لا تحتمَّل التأجيل، والأخرى المُرتبِطة بالفترة الإنتقالية ومُتطلبات أي إتفاق للسلام الشامل، كما يحتوي هذا البرنامج المرحلي على خطط عمل لإزالة عقبات السودان القديم وتأسيس القاعدة السليمة للإنطلاق نحو تنفيذ برنامج التغيير الجذري - برنامج السودان الجديد.

2ـ **البرنامج الإستراتيجي** : وهو برنامج يُقدِّم خططا للعمل على المدى الطويل تُساعد على تحقيق التحوُّل إلى السودان الجديد، وبرامج وخطط للنهضة الشاملة ومن ثم التقدُّم للحاق بالأمم المُتقدمة.

البرنامج المرحلي

أولاً: إن التغيير مهما كانت القُدرات التي تقف من وراءه، لا يمكن أن يحدث ما بين يوم وليلة. وذلك بسبب تعارض التغيير مع مصالح وإمتيازات جماعات ما تزال لها القُدرة على مقاومة التغيير، وبسبب رسوخ الكثير من عادات الشمولية في هياكل ومؤسَّسات الدولة وفوق ذلك ضعف الوعي السياسي عند الكثير من الفئات التي يسهل تضليلها خاصة باسم الدين.

ثانيا؛ أن هناك الكثير من المشاكل الموجودة في السودان وهي مشاكل ملحة يحتاج التصدي لها وضع برامج وخطط إسعافية لإيقاف التدهور وإزالة العراقيل التي يضعها أصحاب الامتيازات المستفيدون من الأوضاع القائمة، ومن ثم تمهيد الطريق للتغييرات الجذرية الضرورية للتحول نحو الأفضل. وهذا البرنامج يركز على القضايا التي لا تحتمل التأجيل مُهتدياً بالبرنامج الاستراتيجي الذي هو جزء منه.

الموجِّهات العامة للبرنامج المرحلي:
ينطلق هذا البرنامج من الموجِّهات الآتية:

1ـ تحقيق إتفاق سلام شامل يحل جذور المشكلة السودانية والإلتزام به والعمل على تنفيذ مُتطلباته.
2ـ كتابة دستور إنتقالي ديمقراطي والإلتزام به.
3ـ الإلتزام بالهياكل الدستورية الإنتقالية والعمل من خلالها إلى أن يتم تغييرها بواسطة الدستور الدائم وفق ما هو مطروح في البرنامج الإستراتيجي المُستمد من رؤية السودان الجديد للدستور الدائم.
4ـ التعاون مع قوى الهامش وقوى السودان الجديد، والقوى الديمقراطية في المركز.
5ـ الإلتزام بما تفرزه إرادة الشعب.

الأهداف والوسائل:
أهداف ووسائل هذا البرنامج المرحلي هي:

1ـ إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية كخطوة أولى تُمهِّد للسلام الشامل ومُعالجة جذور الأزمة؛

2ـ إقامة المؤتمر الدستوري لمناقشة القضايا الجوهرية (الهوية، علاقة الدين بالدولة، نظام الحكم والهياكل الإدارية للدولة، ... وغيرها) ومن ثم إعداد وإجازة الدستور الدائم للبلاد، وتحقيق التحوُّل الديمقراطي؛

3ـ الإيفاء بمتطلبات السلام الأخرى التي سيتم الاتفاق عليها في إتفاق سلام شامل وفي مقدمتها الوحدة الطوعية.

4ـ وقف إنتشار السلاح خارج القوات النظامية.

5ـ تصفية المليشيات بالدمج أو بالتسريح مع مراعاة التسويات العادلة والظروف التي أدَّت إلى نشوء هذه المليشيات.
6ـ تعزيز برامج العودة الطوعية ليعود النازحون واللاجئون إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن؛

7- إيقاف التدهوُّر الإقتصادي ومنع الإحتكار والمحسوبية وتوجيه الإقتصاد في الإتجاه الصحيح كما هو مُبيَّن في رؤية السودان الجديد الإقتصادية في البرنامج الإستراتيجي؛

8- إصلاح الخدمة المدنية والقوات النظامية، وإعادة تنظيمها وفق معايير الكفاءَة والمهنية؛

9- إصلاح القضاء وتأمين إستقلاليته ليقوم بدوره في الدولة العلمانية الديمقراطية؛

10- عودة المفصولين تعسفياً؛

11- حرية النقابات وضمان حقوق العمال؛

12- الشروع فوراً في إنشاء مؤسَّسات تعنى بالكفالة الإجتماعية للضعفاء مثل العجزة والمعوَّقين والأطفال الأيتام وتطوير المؤسَّسات القائمة وإنشاء أخرى لتقوم بمسئوليتها؛

13- مكافحة الأمراض الفتاكة والوبائية وتطوير برامج الرعاية الصحية؛

14- الإصلاح الفوري للتعليم العام والعالي وفق مبادئ علمية وديمقراطية؛

15- إعمار العلاقات الخارجية مع الجيران ومع بقية دول العالم التي إستعدتها الأنظمة السابقة وذلك على أساس المصالح المشتركة؛

16- إزالة الصدمات النفسية وبناء السلام الإجتماعي؛

17- إعادة النظر في الجنسية والجواز السوداني؛

18- معالجة قضايا المستوطنين الجُدد في مناطق السكان الأصليين؛

19- إعادة النظر ومراجعة تخطيط المدن وعقودات وإيجارات الأراضي.

الباب الأول
التحوُّل الديمقراطي

من أهم المبادئ التي سيتم الإتفاق عليها في إتفاق سلام شامل، هو إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوُّع الثقافي والعرقي والديني واللغوي والمُساواة بين الجنسين لدى شعب السودان. وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات.

إن الحركة الشعبية تعتبر التحوُّل الديمقراطي اللبنة الأساسية لأي تغيير في مصلحة الشعب السوداني عامة والمُهمَّشين بصفة خاصة. ولذلك فإنها تعمل للفوز في الإنتخابات القادمة لتقوم بالآتي:

1ـ فصل السلطات:
تطبيق مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتأكيد إستقلال القضاء.

2ـ كفالة حرية التنظيم والنشاط السياسي والمدني، وذلك ب:

(أ)ـ إلغاء كافة القوانين التي تتعارض مع علمانية الدولة وتحد من حرية النشاط السياسي، وإعطاء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات ذات التوجُّهات السلمية، وكفالة كافة الحريات المدنية، على أن يتم النص عليها في الدستور الإنتقالي الذي يجب أن يتضمَّن كافة حقوق الإنسان.

(ب)- توجيه الأجهزة الشرطية لحفظ النظام وحراسة حرية الأحزاب والمُنظمات والجماعات ومساعدتها لأداء مناشطها بكافة أشكالها، بما فيها حق التظاهر، بالوسائل السلمية.

(ج)- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإلزامها بالتقيُّد بالدستور والذي يجب أن يُحدِّد مهامها في جمع المعلومات وتحليلها وإبداء النصح للحكومة بغرض خدمة مصالح الشعب وليس خدمة مصالح حزب حاكم أو خدمة الحكومة.

(د)- إعادة المُمتلكات لكل الجماعات التي تعرَّضت مُمتلكاتها والإتلاف بسبب إنتمائهم السياسي للمصادرة أو تعويضها تعويضاً مرضياً.

(هـ)- إلغاء قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وحظر أي حزب يقوم على أساس ديني، وسن قانون جديد.

(و)- مُساعدة الأحزاب والمنظمات لتعضيد مساعي التعايش السلمي وترسيخ الحياة المدنية.

(ز)- إنشاء مفوضية التِعداد السكاني، ومفوضية الإنتخابات.

3ـ حرية التعبير:

في حال فوزها في الإنتخابات، ستقوم الحركة الشعبية بـ:
أـ إلغاء كافة القوانين التي تقيد حرية الصحافة وسن قوانين تكفل للصحافة حرية الحصول على المعلومات ونشرها.

ب ـ منع إحتكار المنابر وإعادة هيكلة أجهزة الإعلام التابعة للدولة وفق معايير المهنية والكفاءة لتخدم الشعب بتنوُّعه السياسي والثقافي والديني واللغوي والإبداعي، وليس لخدمة الحكومة أو الحزب الحاكم أو ثقافة الجماعة المُهيمنة أو لغة الجماعة المُهيمنة أو ديانتها هذا مع العمل على توفير كافة إمكانات ووسائل التدريب للكفاءات القادرة وتخليص العاملين فيها من عادات الشمولية.

ج ـ كفالة حرية إنشاء أجهزة إعلام خاصة فيما يخدم قضايا السلم والإبداع والتقدُّم.

4ـ حرية المرأة :

أ/ إلغاء كافة القوانين التي تُقيِّد حرية النساء في التنقُّل والدراسة والعمل (قانون الأحوال الشخصية، قانون النظام العام، ....إلخ).

ب/ إلغاء كافة القوانين التي تفرض الوصاية على النساء في مظهرهِنَّ.

ج/ سن القوانين وتكوين آليات مراقبة لحماية النساء من التحرُّش والإستغلال.

د/ المُصادقة على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق النساء مثل سيداو.

هـ/ تمكين النساء في كافة مجالات الحياة المدنية عبر الإنحياز الإيجابي وتوسيع فرص بناء القدرات وفرص الترقِّي وسد الفجوات الجندرية.

و/ مُحاربة العادات والتقاليد الضارة التي تُحِط من قدر النساء.

ز/ ضمان المشاركة الفاعلة للنساء في الحياة العامة للمساهمة في بناء السودان الجديد.

4. طفل السودان الجديد :

لا بد أن يكون التعليم موجَّهاً كالآتى :

1 – تنمية شخصية الطفل و مواهبه و قدراته العقلية و البدنية الى أقصى إمكاناتها؛

2 – تنمية إحترام حقوق الطفل المنصوص في العهود والمواثيق الدولية.

3 – تنمية إحترام هوية الطفل الثقافية ولغته و قيمه الخاصة مع إحترام الآخر.

4 – تنمية التربية الوطنية لدى الأطفال وإستشعارهم بقيمة الوطن ووحدة أرضه و ترابه وتعدُّد ثقافاته وديانات وألوانه، وإحترام هذا التعدُّد وتمجيده.

5 – إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤلية فى مجتمع حر، وبروح من التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين الشعوب والجماعات المُختلفة.

6 – تنمية إحترام البيئة والمحافظة عليها.

7 – أن يكون التعليم موجَّهاً لتنمية مجموعة واسعة من القيم الإنسانية، والقيم الجمالية.

6- حرية العمل النقابي:

أ/ إلغاء النظام النقابي الحالي الذي يقوم على تزييف إرادة العمال، بتخليط الأمور، وإستبداله بنظام ديمقراطي يُعبِّر تعبيراً حقيقيا عن إرادة العُمَّال.

ب/ كفالة وترسيخ حقوق العمال بما في ذلك حق الإضراب.

7- العدالة الإنتقالية :

(أ)- ضمان محاكمة مُرتكبي الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية،

(ب)- إزالة كافة المظالم التاريخية الواقعة على المجموعات والأقاليم المُهمَّشة،

(ج)- تطبيق العدالة الإنتقالية والمُحاسبة التاريخية على جميع الذين إرتكبوا الإنتهاكات المادية والمعنوية في حق الشعوب السودانية وتعويض جميع المُتضرِّرين من الإنتهاكات والمظالم التاريخية بما في ذلك الأضرار الناتجة عن العبودية والإسترقاق،

(د)- لتطبيق ذلك لا بد من إنشاء آليات للحقيقة والمصالحة.

8-- حقوق الإنسان وتأكيد حكم القانون:

إن التحوُّل الديمقراطي لا يتم بدون مُراعاة حقوق الإنسان وتأكيد حكم القانون وإزالة عادات وتقاليد الشمولية وقوانينها التي تنتهك حقوق الإنسان وتجاوز حكم القانون؛ ويتجلَّى ذلك في الحياة اليومية في تكسير البيوت والترحيل القسري، الكشات ونقل المواطنين بصورة مُهينة، مصادرة الممتلكات دون أحكام قضائية، والضرب والإهانة في مراكز الشرطة والإعتقال والضرب والإهانة في مكاتب الأمن. إن الحركة الشعبية لا تقر أياً من هذه الأفعال، بل وستقوم بمنعها منعاً نهائياً وإستبدالها بخُطط تنظيم المهن وتنظيم الأسواق وتنظيم الإسكان على أن تخضع المُخالفات للأحكام القضائية مع المُراعاة التَّامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وتأكيد حكم القانون والتقيُّد بالإجراءات السليمة.

9- إلتزام معايير الدولة العلمانية الديمقراطية في سن القوانين والتوجُّهات العامة:

إن المعايير العلمانية أساسها المواطنة والإنسانية؛ وهي لا تقوم على معايير القبيلة أو الجهة أو الدين أو أي انتماء أو تصنيف آخر. والإلتزام بمعايير الحياة العلمانية يعني الإستناد على الأسُس المُشتركة للمساواة وروح العدالة بتشجيع السلوك الحسن واحترام حرية الآخرين. على إختلافهم، والتعاون والتنافس الشريف وإلتزام معاييز المهنية والكفاءة في تقلُّد الوظائف والإبتعاد عن المحسوبية وتجريمها. كما يجب أن تبتعد الدولة عن إصدار قوانين دينية فيما يخُص الحياة العامة والأماكن العامة والأجهزة التابعة للدولة (مثل فرض الحجاب على النساء). كما يجب على الدولة حماية المواطنين من الإرهاب المادي والفكري ومن التحرُّش بكافة أشكاله.

الباب الثاني
السلام وإعادة التوطين

1- الإيفاء بمتطلبات السلام المُتَّفق عليها:

بالرغم من أن هناك الكثير من مُتطلبات السلام المُتَّفق عليها في إتفاقيات السلام السابقة إلا أن تنفيذ الكثير من هذه المُتطلبات ظل مُتعثِّراً وذلك لعدم رغبة بعض الأطراف النافذة في تنفيذها، وبالتالي التحايُل عليها. إن الحركة الشعبية ستقوم بتطبيق كافة هذه المُتطلبات دونما تسويف : وأهم هذه المتطلبات :

أ- وقف إنتشار السلاح خارج القوات النظامية:
لكيما يستتب الأمن وتستطيع الدولة أن تُبسط سيادتها وتُحقِّق الإرادة العامة للشعب، فإن الحركة الشعبية في حال نيلها ثقة الشعب ستقوم بوقف إنتشار السلاح خارج القوات النظامية بكل حزم.

ب - تصفية المليشيات :
بعد منع إنتشار السلاح خارج القوات النظامية، فستقوم الحركة الشعبية بالعمل على تصفية المليشيات في جميع أنحاء القطر، وذلك إما بالدمج أو بالتسريح مع مُراعاة التسويات العادلة ومعالجة الظروف التي أدَّت إلى نشوء هذه المليشيات.

ج - وضع آليات فاعلة لفض النزاعات :
وذلك بتنفيذ خطط إسعافية لإغناء المراعي وتوفير الموارد الكافية للمياه في مناطق النزاعات، وإنشاء نقاط مُراقبة من الشرطة المُدرَّبة والقادرة على منع نشوب النزاعات والقادرة على التدخُّل السريع في حالة نشوبها.

تحديد وترسيم المسارات والمراحيل، تحديد المراعي، تحديد المجال الزراعي، عمل فواصل مراقبة حكومية.

د ـ معالجة قضايا الأرض :

تعمل الحركة الشعبية على تحقيق الإعتراف بأعراف ملكية الأرض وإستخداماتها والعمل بموجبها والإعتراف بملكية القبائل لأراضيها مع إمكانية أن تستخدم الدولة هذه الأراضي للمصلحة العامة وفق قوانين عادلة.

تسعَى الحركة الشعبية لتحقيق تنمية المجتمعات المُهمَّشة وإخراجها من دائرة الإعتماد الكامل على الأرض كمورد وحيد للرزق والحياة وتؤكِّد على الإستخدام الأمثل للارض،

ستقوم الحركة الشعبية بتقنين وتنظيم العلاقات بين المجموعات المُختلفة بإصدار قوانين عادلة تحفظ للجميع حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مع تطوير هياكل ومؤسسات إدارة وتنظيم إستخدامات الأراضي ودعمها قانونياً للنهوض بالتنمية المستدامة ومعالجة مشاكل التدهور البيئي.

هـ ـ تعزيز برامج إعادة التوطين ليعود النازحون واللاجئون إلى ديارهم:

إن الحركة الشعبية تعي أن إعادة التوطين لا تتم إلا إذا تم توفير الأمن والشروع في إزالة مُخلَّفات الحرب (الألغام، الأجسام المُتفجِّرة، ... وغيرها)، وتوفير سُبل الحياة الأفضل بالنسبة لهؤلاء اللاجئين والنازحين.

وتعي أيضا أن في عودة النازحين واللاجئين منافع شتَّى منها زيادة الإنتاج وتخفيف الضغط على المدن المنزوح إليها التي تكاد تنعدم فيها وسائل الإنتاج.

ولكيما تتوفَّر فرص الحياة الأفضل، فلابد من توفير الخدمات وبمستوى أفضل مما كانوا يحصلون عليه في المناطق التي نزحوا إليها، ليكون ذلك بمثابة تعويض جماعي.

خطة إعادة التوطين:

أ/ على المدى القصير :
إقامة المُجمعات الخدمية مثل المراكز الصحية والمدارس وأقسام الشرطة وإنشاء إدارات مدنية خاصة على الأرض لمُساعدة العائدين في بناء مساكنهم بطريقة لا تؤذي البيئة وتوفير المياه الصالحة للشرب ومساعدتهم في إستعادة وسائل معيشتهم، بتطوير الزراعة وتمليكم الحيوانات الداجنة التي إعتادوا على تربيتها قبل النزوح، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة والإمكانات والحد المقبول من الشفافية.

هذا على أن تقوم الإدارات المدنية بالإشراف على ومُراقبة العودة الطوعية من على الأرض، على أن تُساعدها في ذلك الإدارات الأهلية المحلية.

ب/ أما على المدى الطويل :

ستعمل الحركة الشعبية على تحقيق شعار نقل المدينة إلى الريف، بتطوير الخدمات وتوسيع قاعدة الإنتاج وربط الأجيال الجديدة بثقافة أهلهم وتاريخهم حتى تجذب الناس إلى الريف.

الباب الثالث
الوحدة الطوعية وممارسة حق تقرير المصير

رؤية الحركة الشعبية :

ـ بناء السودان الجديد على أساس الدولة العلمانية الديمقراطية القائمة على الوحدة الطوعية. أو؛

ـ ممارسة حق تقرير المصير لكافة الجماعات المُهمَّشة التي ترغب في ممارسة هذا الحق.

الباب الرابع
الإصلاح الإقتصادي

بالرغم من الكلام الكثير عن النمو الإقتصادي والمهرجانات التي تُقام للإحتفال بإفتتاح هذه المنشأة أو تلك، أو الكرنفالات التي تُقام للإحتفال بإستخراج البترول، فإن الحقيقة التي لا يمكن مغالطتها هي أن الوضع المعيشي اليومي لغالبية المواطنين مُتدنٍ للغاية ويتدهّور يوماً بعد يوم، كما أن كل الإحصاءات الموثوقة تقول أن نسبة الفقر تزداد في السودان وما ذلك إلا بسبب إقتصاد الريع العشائري، أو ما يُعرف بالإقتصاد الطفيلي أو الاقتصاد الإسلامي السائد في السودان؛ هذا النمط الاقتصادي الذي يُكرّس لتمركُز الثروة في أيادي الأقليات العشائرية والجهوية المسيطرة على السلطة في الدولة الشمولية التي تحرسه بتركيز الصرف على أجهزتها الأمنية حيث يذهب أكثر من (70%) من الميزانية العامة للدولة للأمن والدفاع.

رؤية السودان الجديد:

تقوم رؤية السودان الجديد على شقين :

أ/ تصفية إقتصاد الريع العشائري أو الإقتصاد الطفيلي/الإسلامي ودولته الشمولية.

ب/ وإستبداله بإقتصاد السوق الإجتماعي – الذي يوائم بين آليات السوق وتدخُّل الدولة لحماية العملة الوطنية والقوى المُنتجة والضعفاء وتقليل الصرف على أجهزة العنف ببناء الدولة العلمانية الديمقراطية وإقامة التنمية الشاملة؛ التنمية التي تنعكس في حياة المواطن اليومية وذلك بالإنتقال من مجتمع الفقر إلى مجتمع الكفاية، ومن ثم الإنتقال من مجتمع الكفاية إلى مُجتمع الرفاه.

مشاكل الإقتصاد القائم اليوم:

ـ سيادة إقتصاد الريع أو الإقتصاد الطفيلي/الإسلامي الذي يهمل الإنتاج؛
ـ ضعف القاعدة الإنتاجية وتخلُّفها؛
ـ الفساد والمحسوبية (السياسية والجهوية والعرقية)؛
ـ تكدُّس الناس في المدن المُفتقِرة لوسائل الإنتاج؛

ـ سوء توزيع الموارد ورؤوس الأموال.

الخطة المرحلية :

ـ إلغاء إقتصاد الريع العشائري وإقامة إقتصاد السوق الإجتماعي الإنتاجي.
ـ إنشاء أجهزة اقتصادية حديثة بالمعايير الدولية.
ـ إستلاف نظام الهيئات الإقتصادية (corporate) تُساهم فيها الدولة.
ـ توجيه موارد البترول نحو التنمية والإنتاج.
ـ الإنحياز الإيجابي للأقاليم والمجموعات التي تعرَّضت للتَّهميش.
ـ مكافحة الفساد والمحسوبية.
ـ الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في إنظمة دعم القطاعات المُنتجة الصغيرة.
ـ تفعيل برامج ومشروعات حصاد المياه
ـ إعادة تأهيل المشروعات الزراعية التي دُمِّرت، وتطويرها لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الصادرات
ـ وضع الأسس لقيام النهضة الصناعية القائمة على مبدأ إقامة المصانع في مناطق إنتاج المواد الخام، وتشغيل جميع المصانع التي توقَّفت نتيجة للإهمال والسياسات الخاطئة.
ـ تنظيم الأسواق.
ـ تقوية أجهزة مراقبة الجودة
ـ حماية المنتجات المحلية من الإغراق.
ـ منع الإحتكار.
ـ تصميم برامج للتنمية الريفية وربطها بالعودة الطوعية لتصبح أساساً للتنمية الشاملة.
ـ تشييد البنيات التحتية حسب الأولوية ووفق رؤية الإنحياز الإيجابي للمُنتجين.
ـ تشييد الطرق التي تربط الأقاليم بالطرق القومية، وإنشاء وإعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية، تأميم وسائل النقل.

الباب الخامس
الخدمات

الأمن:
من أول ركائز الإستقرار والتنمية هو توفر الأمن، وخاصة في المناطق المُهمَّشة التي كانت وما زال بعضها مسرحاً للنزاعات المُسلَّحة وإنتشار الأسلحة مما أصبح يعوّق الحياة المُستقرة والإنتاج ووصول الخدمات الأمر الذي أدَّى إلى نزوح الناس إلى هوامش المُدن أو معسكرات النزوح. وقد طرحت المُعالجات العاجلة في الباب الثاني.

توفير الطعام والمياه الصالحة للشرب:

إن شح الغذاء والمياه الصالحة للشرب ليس فقط مشكلة في معسكرات النازحين، بل أن هناك عدد كبير من المواطنين يعانون من شح الطعام والمياه الصالحة للشرب في جميع أنحاء السودان. فلابد للحكومة أن تساعد في توفير الغذاء لمواطنيها.

الخطة العاجلة لتوفير الغذاء:

ـ إعفاء السلع الغذائية الأساسية مثل الذرة والقمح والدقيق واللحوم والألبان ومنتاتها والخضر والفواكه من أية ضرائب.

ـ زيادة الضرائب على السلع الكمالية لدعم السلع الغذائية الأساسية

ـ توجيه الإستثمار وتشجيعه لزيادة إنتاج المواد الغذائية خاصة الذرة وحماية المُنتجين من تذبذب الأسواق وألاعيبها.

ـ عمل مخزون إستراتيجي تقوم الدولة بتوزيعه على أنحاء البلاد لسد الفجوات ودعمه ليصل إلى المُحتاجين بالأسعار التي يستطيعون دفعها وإبتداع نظام للتسليف لسد الفجوات في الفترات الحرجة حتى حلول مواسم الحصاد حتى تمنع الإتكالية

ـ مساعدة المواطنين في إنتاج ما يكفيهم من غذاء بتوسيع قاعدة الإنتاج وتحديثها وتشجيع الإنتاج المُختلط وذلك بتوزيع الحيوانات الداجنة للمواطنين لتكثيرها ثم إسترداد الأصول بعد فترة معقولة.
ـ تطوير هيئات مياه الريف ومياه المدن ودعمها مالياً وبشرياً لتنفيذ برنامج الأكتفاء من المياه الصالحة للشرب في خلال خمسة أعوام.

ـ إستعمال أحدث طرق تنقية المياه في المناطق التي تتوفَّر فيها المياه السطحية مثل الأنهار والبحيرات.

ـ في مناطق المياه الجوفية يتم إستبدال الآبار المفتوحة بالمياه المضخوخة (الدوانكي) من خلال الصهاريج التي تخضع للمراقبة الصحية والحفاظ على الجودة ومكافحة التلوث.

الرعاية الصحية:

ـ زيادة ميزانية الصحة.

ـ تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها.

ـ إعادة تأهيل المُستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات وتطويرها.

ـ توفير الرعاية الصحية الأولية بالمجان، ولكل المواطنين.
ـ تطوير المستشفيات العامة ودعمها مادياً.

ـ إعادة بناء وتأهيل الشفخانات الريفية وأعادتها للعمل، وخاصة تلك التي تم تدميرها أو الإستيلاء عليها في أيام الحرب.

ـ بناء مراكز صحية مؤهَّلة في الأرياف تقدم خدماتها المجانية للمواطنين لدعم برامج العودة الطوعية ونقل المدينة إلى الريف ـ جودة العلاج ومجانيته في القرية يدعم أهداف زيادة الإنتاج خاصة وأن مواسم الإنتاج الزراعي هي الفترات التي تكثر فيها الأمراض، خاصة الملاريا، التي تُقلِّل من قوى الإنتاج ـ حيث يتعطَّل المريض ويتعطَّل أهله وأقربائه في سبيل علاجه.

ـ مُكافحة الأمراض الوبائية ومُكافحة الأيدز بالطرق العلمية وإتِّباع الشفافية في التعامل مع هذه الأمراض.

ـ العودة إلى نظام التنقُّل الدوري (Rotation) في الخدمة العامة حتى تتمكَّن الأقاليم من الإستفادة من جميع الكوادر المؤهَّلة والكوادر الأكثر تأهيلاً = عدالة توزيع المؤهَّلات في كل أنحاء البلاد.

ـ إتِّباع نظام التحفيز للكوادر المؤهَّلة للعمل في المناطق الريفية.

. تصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج (مُخيَّمات العلاج المتنقل).

التعليم:

يعد التعليم من أهم ركائز التنمية والتقدُّم. وقد ظل التعليم يتعرَّض للتدهوُّر المُستمر ومؤخراً التدمير المُتعمَّد. ولكي يكون التعليم تعليما حضاريا حسب رؤية السودان الجديد فإنه يحتاج إلى إصلاحات جذرية في مبناه ومعناه كما هي مطروحة في البرنامج الإستراتيجي. ولكن التعليم يحتاج إلى برنامج عاجل لإيقاف التدهوُّر وعملية التدمير قبل البدء في خطط الأصلاح طويلة الأجل.

أولاً: إيقاف التدهوُّر :

لإيقاف التدهوُّر الحاصل في التعليم اليوم لابد من الإلغاء الفوري للمناهج الدراسية التي جاءت بها الإنقاذ لمراحل التعليم العام (الاساس والثانوي) وإستبدالها بمناهج السودان الجديد، وإستبدال السلم التعليمي مؤقتاً بإضافة سنة رابعة للمرحلة الثانوية حتى يكمل الطلاب 12 عاما في التعليم العام كما هو معمول به في أغلب بلدان العالم خاصة والمُتقدِّمة منها وذلك إلى أن يقام المؤتمر القومي لقضايا التعليم العام لإيجاد الحلول لمشاكل التعليم وكيفية تطويره. ومن ناحية أخرى تطوير مناهج تعليم السودان الجديد بما يستوفي توصيات مؤتمر رومبيك 2004م لإعطاء الفرصة لتجربة تعليم السودان الجديد لتتطوَّر حتى يحتذى بها.

أما فيما يتختص بالتعليم العالي، فلابد من إجراءات صارمة ليكون التعليم العالي أساساً لتقدُّم البلاد لا مجالاً للمُتاجرة التي لا تراعي التأهيل ولا أصول العلم. لابد من مراجعة مناهج التعليم العالي لتلتزم بشروط العلم والعمل على إلزام كل الجامعات والمعاهد بالتزام المعايير العالمية والدخول في شبكة أنظمة التعليم العالمية حتى يسترد تعليمنا الإعتراف الذي كان يحظى به قبل أن يتم تخريبه في السنين الأخيرة.

ثانياً: تطوير التعليم بما يتماشى مع حاجات البلاد وبالتالي زيادة ميزانية التعليم بالقدر الذي يوفي بهذا الغرض

ـ توسيع قاعدة التعليم وتحديثها وإتباع نظام الدوامين إن إقتضت الضرورة.

ـ التوسُّع في التعليم المهني.

ـ التوسُّع في تعليم الكبار (التعليم البديل) لمحو الأمية وإعطاء الفرصة لمن فاتهم فرص التعليم لأي سبب.

ثالثاً: الموجِّهات العامة للتعليم إلى أن يتم الإصلاح الشامل:

ـ تعليم العلوم وتقديم المعلومات الصحيحة.
ـ مُراعاة التنوُّع الثقافي واللغوي والديني.
ـ نشر قيم التعايُش السلمي والقيم المدنية.
ـ ترسيخ القيم الإيجابية ونبذ القيم السلبية فيما يخص المرأة.
ـ إحترام المهن والعمل المُنتج.
ـ حذف المواضيع التي تتعارض مع الموجِّهات العامة.
ـ إسقاط شرط النجاح في مادتي التربية الإسلامية واللغة العربية للحصول على الشهادة السودانية (شهادة الثانوي).

النقل والمواصلات :

رؤية الحركة الشعبية:
تقوم رؤية الحركة الشعبية على إن سهولة المواصلات واحدة من أهم مقاييس التقدُّم في العالم الحديث.

ولبناء الدولة الحديثة في السودان فلابد من تحديث المواصلات وفق برنامج التنمية المتوازنة والإنحياز الإيجابي ولامركزية الطرق. المواصلات الداخلية في المدن، المواصلات بين المدينة وريفها، المواصلات بين الأرياف، الموصلات بين المدينة والمدن الأخرى، المواصلات بين السودان وجيرانه.

المشكلات التي تواجه قطاع النقل والمواصلات:

ـ ضعف البنية التحتية للمواصلات في السودان.
ـ مركزية الطرق الموجودة.
ـ وعورة الطرق في الكثير من مناطق السودان مما يعرِّضها للعُزلة والمُعاناة، خاصة في الخريف.
ـ ضعف المواصلات يزيد تكاليف المعيشة بالتسبُّب في ارتفاع أسعار السلع في المناطق المُهمَّشة.
ـ السياسات الخاطئة التي أدَّت إلى تدمير السكة حديد ساهمت في إرتفاع أسعار النقل والإضرار العام بالإقتصاد.

الحلول :

ـ زيادة ميزانية النقل والمواصلات.
ـ تشجيع الإستثمار في قطاع النقل والمواصلات.
ـ توسيع وتحديث البنية التحتية ببناء الطرق والجسور مع مُراعاة متطلبات التنمية المتوازنة
ـ لا مركزية الطرق بما يخدم في البداية برامج إعادة التوطين والتنمية الريفية

ـ إعادة بناء وتعمير السكة الحديد وتطويرها.
ـ تحسين المطارات الموجودة وبناء مطارات جديدة في المدن الطرفية وفق ما تقتضيه برامج إعادة التوطين التنمية المتوازنة.
ـ إعادة بناء وتعمير النقل البحري والنقل النهري.
ـ التعاون مع دول الجوار لبناء الطرق القارية.
. إعطاء اولوية قصوى للطرق التي تربط مناطق الهامش بالطرق القومية
. تشييد الطرق بالمواصفات الدولية
ـ تحسين المواصلات في المدن بإنشاء الشركات العامة للنقل بواسطة البلديات بتوفير المركبات ذات السعة العالية مثل البصات وقطارات المدينة و(الميترو) كما هو موجود في مدن العالم الحديث.
ـ إعادة تخطيط محطات المواصلات والمسارات باتباع نظام لامركزية المحطات والمسارات الدائرية.
. لا بد من وجود ناقل وطني يحتكر الأجواء.

الإتصالات والمعلومات :

مر العالم المُتقدِّم بثلاث بأربع مراحل : مرحلة ثورة الزراعة، ومرحلة الثورة الصناعية، ومرحلة الثورة التكنولوجية، والآن يمر بمرحلة ثورة المعلومات.

ـ نقل المعلومات له دور أساسي في زيادة الإنتاج والنجاح الكبير في إدارة الأسواق الداخلية والخارجية والمُساهمة في تحديث التربية والتعليم ورفع مستوى الحياة عامة.

ـ رؤية الحركة الشعبية هي أن تُحوّل السودان إلى دولة مُتقدِّمة وتحرير الإنسان من قيود الطبيعة ومعوّقات التخلُّف الإجتماعي، وهي تعي أن ذلك لا يتم إلا من خلال العلم والتكنولوجيا والمعرفة الصحيحة وهذا يتطلَّب إلحاق السودان بثورة التكنولوجيا والمعلومات. وذلك لا يتم إلا بـ:

ـ ترقية البنيات التحتية لوسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات لعمل شبكات تغطي كل أنحاء البلاد مدنها وقراها. وهذا يتطلَّب:

ـ زيادة ميزانية الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشجيع الإستثمار في هذا المجال.

ـ تشجيع الشركات للإتجاه نحو الخدمات الأفضل والأرخص وصديقة البيئة مثل التلفونات الثابتة والكيبلات الثابتة في المرافق العامة والخاصة.

ـ تشجيع الشركات لتقديم خدمات التلفونات والراديو التلفزيون والإنترنت في الأرياف.

ـ توفير خدمات التلفون والتلفزة والراديو والإنترنت كجزء من البيئة المدرسية، وخاصة في المدارس الريفية.

. إعادة النظر في التعرفة البينية بين شركات الإتصالات.

إعادة تخطيط المدن وتمدينها:

. لابد من إعادة تخطيط المدن بالطرق الحديثة بترقيم الشوارع البيوت وإعطاء كل بيت أو منشأة عنواناً واضحا يسهل الوصول إليها دونما الحاجة إلى طريقة التوصيف بالمعالم البارزة. إن العناوين الواضحة أصبحت جزءاً مهما في التعامل في العالم الحديث، خاصة في عمليات توصيل السلع وتوصيل الخدمات مثل البريد والتلفون والكيبلات، وشراء السلع عبر الإنترنت. هذا بالإضافة لأهميتها في التقديم للإشتراك في المناشط والتقديم للجامعات وأشياء أخرى كثيرة لا غنى عنها في الحياة الحديثة.

. إلغاء كافة قوانين تسجيل الأراضي وصياغة قوانين جديدة.

تطوير خدمات البريد :

إن الحياة الحديثة وبعد ظهور البيع والشراء عبر الإنترنت تتطلَّب وجود مؤسَّسات بريد مُتطوِّرة لذلك ستقوم الحركة الشعبية بعد إعادة تخطيط المدن بإعادة تعمير خدمة البريد وتطويرها وفق المعايير العالمية ليتمكَّن أفراد الشعب السوداني من الإستفادة من هذه الخدمة التي أصبحت شديدة الأهمية في كل أنحاء العالم.

خدمات النظافة وحماية البيئة :

. رؤية السودان الجديد هي أن يحيا الإنسان السوداني في بيئة نظيفة وصحية.
لكن الواقع أن المدن في السودان تكاد تكون من أوسخ المدن في العالم، هذا بالإضافة لانتشار كل ما يضر بالبيئة مثل غياب الصرف الصحي، وإنتشار النفايات وبقايا مواد البناء في عرض الطريق والأكياس في كل مكان، وخلو الكثير شوارعها وبيوتها من الأشجار والنباتات هذا بالإضافة لإنتشار الحفر والبرك في الخريف مما يتسبَّب في إنتشار الكثير من الأمراض، خاصة الوبائية منها. وذلك بسبب البناء على المصارف الطبيعية وعدم إنشاء مصارف بديلة أو بنائها بطريقة لا تطابق المواصفات.

ـ مُخلَّفات المصانع والسيارات والجراجات العشوائية والتي تُقام أحياناً في عرض الطريق.

ـ الإستعمال الكثيف لأدوات البلاستيك التي لا توجد أي ضرورة لإستعمال الكثير منها مثل الأكياس.
ـ غياب خدمات الريسايكل.

خطة العمل:

ـ إصدار قوانين النظافة وحماية البيئة
ـ إلزام البلديات بتوفير كل مُتطلبات النظافة وحماية البيئة بما في ذلك خدمات الريسايكل.
ـ العناية بالتشجير وبالمظهر العام للمدن.
ـ تنظيم الأعمال التي تنتج مواد ضارة بالبيئة مثل مُخلَّفات المصانع ومُخلَّفات العربات.
ـ التطبيق الصارم لمعايير الصرف الصحي.
ـ نشر الثقافة المدنية عبر كافة المؤسَّسات الإجتماعية، الرسمية وغير الرسمية.
ـ إستئصال إستعمال الأكياس البلاستيكية.
ـ منع إلقاء مواد البناء في الشارع.

ـ تقديم عروض جاذبة لشركات النظافة.
ـ مراقبة الشرطة.
ـ مراقبة الأجهزة التشريعية.
ـ مراقبة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

الرعاية الإجتماعية وكفالة المعوَّقين والعجزة والأيتام :

. رؤية مشروع السودان الجديد هي الإنتقال إلى مجتمع الكفاية عبر العمل والإنتاج. ولكن كفالة العجزة والمعوَّقين وضحايا الحروب والأيتام هي مسئولية المجتمع ككل على أساس مبدأ "العدل قبل الإحسان" ولذلك يصبح من حقهم أن توفِّر لهم الدولة سبل الحياة الكريمة ويجب ألا تتركهم لإحسان المُحسنين (العدل قبل الإحسان) لأن كرامتهم من كرامة الشعب كله وإمتهان إنسانيتهم هو إمتهان لكل الإنسانية. إن العالم لن يحترم شعباً يستجدي معوقيه وعجزته وأطفاله السياح في الطرقات.

ـ ترقية دور الرعاية الإجتماعية وإنشاء أخرى بحسب ما تستدعيه الضروري.

ـ إنشاء مراكز لتدريب وتأهيل المُعوَّقين

ـ إنشاء نظام للضمان الإجتماعي لكفالة اليتيم إلى أن يشب ليكفل نفسه، وكفالة المعوَّق إلى أن يتم تدريبه لإمتهان مهنة تغنيه، والعاجز لبقية حياته.

. الإهتمام بذوي الدخل المحدود ومساعدتهم.

خدمات والكهرباء :

ـ أهمية الكهرباء في عالم اليوم أهمية قصوى وحيوية لا غنى عنها بالنسبة لأي إنسان يعيش على كوكب الأرض.
ـ أهمية الكهرباء لبرامج تطوير الريف (مُجمعات الخدمات : المدارس، الشفخانات، مركز الشرطة والمحاكم والإدارات المدنية والمركز الثقافي والمركز الرياضي)
ـ توفيرها للريف، خاصة المناطق المُنتجة، للمُساهمة في توسيع وتحديث قاعدة الإنتاج.

الخطة العملية :

ـ تحسين الشبكات في المدن.
ـ إدخال أكبر عدد من الأرياف في الشبكات القومية.
ـ زيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية وبناء محطَّات للطاقة الحرارية.
ـ نشر محطَّات الطاقة الشمسية في الريف ووضع سياسات للإستفادة القصوى من الطاقة الشمسية.

الباب السادس
مُراقبة الأداء ومُحاربة الفساد

. من أكبر المشاكل التي تواجهها البلاد اليوم هي مشكلة الفساد. حيث يحتَّل السودان المركز الثالث في قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم، وذلك حسب تقارير مُنظمة الشفافية الدولية.

. إن الفساد هو أكبر مُعوِّق للتنمية من حيث تبديد الموارد في غير مقاصدها وتصعيب مهمة الحكومة في الحصول على القروض من مؤسَّسات التمويل الدولية التي من شروطها الحد من الفساد، وتضييق فرص الإستثمار وتضييق فرص تلقِّي المعونات هذا بالإضافة لقدرة الفساد على خلق طبقات طفيلية تؤدي إلى المزيد من التَّهميش وتخريب الحياة الإجتماعية وإنتشار الحسد والحقد وزيادة معدَّلات الجريمة وفي النهاية عدم الإستقرار الذي يجلب المزيد من الكوارث والحروب.

إن مكافحة الفساد هي أولوية قصوى لتحقيق مشروع السودان الجديد.

خطة العمل :

- تقوم الأجهزة التشريعية بسن قوانين رادعة وتُشكِّل لجان برلمانية خاصة للرقابة.
- تأكيد إستقلالية القضاء وتسهيل إجراءات التقاضي.
- تقوم الحكومة بإنشاء نيابات ومحاكم خاصة بالفساد لتسهيل الإجراءات القضائية.
- الرقابة الشعبية ومحاربة الفساد
- إنشاء هيئة قومية للشفافية.
- تقوية منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها الرقابي.
- تأكيد حرية الحصول على المعلومات وحرية نشرها في أجهزة الإعلام.
- مكافأة الجهات التي تكشف الفساد وحمايتها.

الباب السابع
السياسة الخارجية

- التخلُّص من سياسات السودان القديم القائمة على خلق عداوة مع الجيران، وخلق أحلاف مع الدول الشمولية؛

- إعمار العلاقات مع الجيران؛

- إعمار العلاقات مع جميع الدول التي تم إستعدائها بما لا يخدم المصالح المُشتركة.